السكان في دولة قطر

« دراسة ديموجغرافية »

د. ناصر عبد الرحمن فخرو

قسم الجغرافيا
كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية
جامعة قطر

السكان في دولة قطر

« دراسة ديموجغرافية »

د. ناصر عبد الرحمن فخرو
قسم الجغرافيا
كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية
جامعة قطر

ملخص البحث :

يتناول البحث دراسة الوضع السكاني في دولة قطر من خلال آخر تعداد للدولة عام ١٩٩٧، وقد تناول البحث دراسة كثير من الجوانب السكانية في الدولة مثل :

١ - تحليل مصادر البيانات السكانية الثابتة وغير الثابتة ومدى توفرها، ووجد أن الدولة أجرت ثلاثة تعدادات في السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٦ - ١٩٩٧، يمكن الاعتماد على نتائجها، وكثير من الإحصاءات الحيوية الدقيقة التي يمكن الوثوق بها مثل إحصاءات المواليد والوفيات والهجرة الوافدة.

٢ - دراسة عنصر النمو السكاني لفترتين : الفترة الأولى قبل النفط وتميزت ببطء النمو السكاني نتيجة تواضع الأحوال الاقتصادية وعدم قدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من السكان. أما الفترة الثانية فبدأت بعد ١٩٥٠ حيث صاحب ظهور النفط تغيرات ديموغرافية سريعة أثّر على ارتفاع نمو السكان وتغير تركيبته، فقد شهدت هذه الفترة زيادة كبيرة في الهجرة الوافدة، خاصة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ حيث بلغت ٩٪ سنوياً، وهي فترة النمو الحقيقي للسكان.

٣ - دراسة عنصر التوزيع السكاني في الدولة حسب البلديات، ووجد أن التوزيع يأخذ شكل التركيز الشديد في العاصمة الدوحة والمدن القريبة منها، حيث لوحظ أن بلدية الدوحة تضم ٥١٪ من سكان الدولة عام ١٩٩٧، وأن الدوحة الكبرى (الدوحة -

الريان - الوكرة) تضم ٨٨٪ من سكان قطر، كما وجد من دراسة الكثافة أن أعلى كثافة سكانية سجلت في بلدية الدوحة (٢٠٠٠ نسمة/كم٢)، وأقل كثافة كانت في بلدية جريان البطنة (١ نسمة/كم٢)، وأخيراً تم استعراض مجموعة العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أثرت في شكل التوزيع السكاني.

٤ - تناول البحث دراسة التركيب السكاني من خلال مجموعة من العناصر مثل التركيب العمري، الذي وضح فيه دور ارتفاع نسبة المهاجرين في المجتمع وتأثيره على ارتفاع نسبة متوسطي السن إلى أكثر من ٧١٪ من جملة السكان، وقد بلغت هذه الفئة أقصاها في بلدية الخور (٨٥٪) والغويرية (٨٣٪)، أما التركيب النوعي للسكان فيتضح تفوق أعداد الذكور على الإناث بمقدار الضعف على مستوى الدولة، وارتفعت إلى أكثر من أربعة أمثال في بلديات الغويرية والخور وجريان البطنة.

ومن دراسة التركيب الاقتصادي للسكان اتضح التركز الكبير للسكان في قطاع الخدمات بنسبة (٤٤٪) من جملة العمالة في الدولة. كما اتضح ضآلة نسبة العمالة القطرية إلى جملة العاملين حيث لم تتعد (١٣٪) فقط، وكذلك ضآلة مشاركة الإناث في قوة العمل حيث بلغت (١٣٪).

٥ - في نهاية البحث تم استعراض أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، ووضع التوصيات الخاصة لمعالجة الخلل السكاني في قطر، والتي تمثلت في ضرورة إيج اد سياسة سكانية مستقبلية لتحقيق التوازن بين أعداد المواطنين والوافدين، ومحاولة تنظيم الهجرة الوافدة، لأنها تمثل أساس الاختلال السكاني في قطر سواء في التركيب العمري أو النوعي أو التركيب الاقتصادي أو في ارتفاع معدلات النمو، ولا يتأتى ذلك إلا برفع كفاءة العمالة المواطنة والتأكيد على دورها في عملية التنمية، وارتفاع نسبة مشاركتها في قوة العمل.

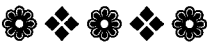

Population in the State of Qatar

(Demographic Study)

Dr. Nasser Abdul Rahman Fakhro

Department Of Geography
College of Humanities and Social Sciences
University of Qatar

Abstract

This research deals with the study of the population in the State of Qatar from the last population census conducted by the State in 1997. The study focussed in many population aspects in Qatar such as:

1. *Analysis of fixed and unfixed population data and the extent of their availability. It was found under this study, that the state conducted three population census campaigning during the years (1970 - 1986 - 1997) of reliable results, in addition to many trustworthy Bio-statistics such as those covering births, deaths and immigrating expatriates for two separate periods.*
2. *Study ot the population growth element.*

   Namely:

   2.1 First Period: Before the discovery and exploitation of petroleum resources - this stage was characterized by slow population growth due to the humble economic conditions prevailing them and their inability to accommodate large number of population.

   2.2 The Second Period: However after 1950 when the discovery and production of oil was accompanied by fast and major demographic changes and this resulted in a sharp rise in the growth of population an dits social skeleton and framework. This period in particular witnessed a sharp rise in the immigration influx of expatriates in

large numbers to the country especially during the period 1970-1985 when this influx reached 90% per year and this period constitutes the real population growth.

3. *Study of the population distribution event in the State based on the different Municipalities. This study shows that the population trend assumes the form of concentration in the capital Doha in addition to the most important cities around out. The study indicated that Doha Municpality alone includes 51% of the state population in 1997 and Grand Doha (Doha - Rayyan - Wakra) accommodates 88% of Qatar's population. Study of the population density also should show that the highest population density recorded is in Doha Municipality (2000 persons per km2) and the least population density recorded is in Geryan Al Batana (2 person per km2) Finally on any group of natural, social, economic and political factors effecting in the form and trend of population were reviewed and analyzed.*

4. *The research paper also included a study on the structure and general framework of Qatar's population by utilizing a group of different elements such as the age factor in which the role of increase in the percentage of expatiates influx was very apparent in the society coupled with its effect towards the increase of the percentage of middle age persons to more than 71% of the total population. This category attained its max level in Al Khor Muncipality (85%) Al Ghoryia (83%).The quantitative population structure, on the other hand, showed an increase in the number of males compated to females (almost double) throughout the state and i other municipalities such as Ghoriya, Al Khor & Geryan Al Batana.*

   Following a study of the economic structural framework of population, it was found most of the population focus on the service sector (44%) out of the total work force i the State. The percentage of qatari work force to the total workforce in the State did not exceed (13%) only in addition to the merger participatio of females in the work force only (13%).

5. *Attend of the research paper, the most important results arrived at by the researcher we reivewed and evaluated and the relevand required recommendations to certify the population defects were presented. Recommendations included the necessity of fromulating a future population policy capable of achieving the required equilibrium between citizens and expatirates in addition to a serious contructive step to organize the immigration of expatriatesto the country since this influx represents structure to in the the rates of population growth. This cannot be achieved except by enhancing and developing the national work force and ensuring its role in the development process and increase of the percentage of its participation in the local work force.*

تمهيد :

- مصادر البيانات السكانية :

تعاني دولة قطر مثلها مثل بعض دول الخليج العربي من ندرة البيانات السكانية، الأمر الذي يمثل صعوبة تواجه كل من يتكفل بدراسة حقيقة الرصيد السكاني دراسة كمية. ونوع المعاناة تتمثل في النقص وعدم الدقة في البيانات الإحصائية أو عدم توافرها إطلاقاً حتى أوائل السبعينيات [1]، وهو أمر يؤثر ويعيق من وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تؤول إليه من نتائج ومردودات حياتية.

فالإحصاءات السكانية تعتبر من المتطلبات الأساسية عند إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج المتعلقة بعمليات التنمية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتعليمية وغير ذلك. فوجود بيانات ديموغرافية دقيقة وشاملة تساهم إلى حد كبير في بلورة تصورات ورؤى أكثر اقتراباً من الواقع، مما يضمن للمخططين صحة التوجهات، وسلامة الأهداف المطلوب تحقيقها، والوصول إلى نماذج إحصائية مرتبطة باسقاطات وتنبؤات تفيد في خطط التنمية بكافة جوانبها.

ومن واقع الإحصاءات السكانية المتاحة تؤكد حقيقة أن دولة قطر ليست ذات تاريخ طويل في إجراء التعدادات، أو في جمع وتصنيف البيانات السكانية الأخرى، وهذا يتضح من خلال استعراضنا لمصادر البيانات الثابتة والمتمثلة في التعدادات أو غير الثابتة وهي سجلات المواليد والوفيات والهجرة.

(١) مصادر البيانات السكانية الثابتة : (تعدادات - تقديرات)

أجرت قطر ثلاثة تعدادات سكانية، كان أولها تعداد عام ١٩٧٠، الذي لم تعتمده الدولة ولم تنشر نتائجه لأسباب أمنية خاصة، لذلك سحب من التداول قبل صدوره، وإن كان قد تم تناول أرقامه في بعض الدراسات العلمية [2]. ولم يجر بعد ذلك أي تعداد بطريق الحصر الشامل، إلا أنه في عام ١٩٨٢ أجرى الجهاز المركزي للإحصاء بعد إنشائه عام

١٩٨٠ - دراسة للسكان عن طريق العينة، وظلت نتائجه سرية فيما عدا بعض البيانات العامة، مثل إجمالي عدد السكان لبعض مناطق قطر وبعض الخصائص السكانية البسيطة.

ويعتبر تعداد عام ١٩٨٦ أهم تعداد نفذه الجهاز المركزي للإحصاء، حيث راعى أحدث التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة، فقد تميز بالدقة والشمول، حيث درس السكان وتوزيعهم وخصائصهم الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية[٣]. أما التعداد الأخير للدولة فقد أجري في مارس ١٩٩٧، وقد احتوى هذا التعداد على بيانات تفصيلية دقيقة وشاملة للسكان، وكانت على مستوى الدولة والبلديات. وبهذا يمكن القول أن هناك تعدادين يمكن الثقة بهما وأصبحا يمثلان نقطتي انطلاق لمختلف الدراسات الديموغرافية والاجتماعية وغيرها، خاصة مؤشرات النمو ومعدلاته، وتقدير التوقعات المستقبلية لمسيرة التنمية في المجتمع.

(٢) مصادر البيانات السكانية غير الثابتة : (الإحصاءات الحيوية - الهجرة)

فيما يتعلق بالإحصاءات الحيوية في دولة قطر فحتى وقت قريب لا توجد تسجيلات دقيقة لهذا النوع من الإحصاءات، حيث تفتقر الدولة لسجلات عن المواليد والوفيات خلال فترة زمنية طويلة، مما يجعل من العسير حساب المقاييس الإحصائية المختلفة والخاصة بقياس الإنجاب والوفيات ومعدلات أخرى، وحديثاً بدأت الدولة تهتم بتسجيل الإحصاءات الحيوية بعد إصدار قانون سنة ١٩٨٢ بشأن تسجيل المواليد والوفيات واحصاءات الزواج والطلاق[٤]. وبذلك لا نشك أن تصل نسبة المسجلين من المواليد إلى ١٠٠٪ لأسباب من بينها، صغر الدولة سكاناً ومساحة، ومركزية المستوطنات البشرية، بالإضافة إلى أهمية التسجيل اجتماعياً واقتصادياً وإدارياً لكافة أفراد المجتمع. أما حالات الوفاة المسجلة فلا تختلف نسبها عن المواليد وذلك بعد أن كانت متدنية في فترة الستينيات والسبعينيات[٥].

أما بالنسبة لبيانات الهجرة فتعتبر من أكثر البيانات سرية، حيث حجبت معظم الأرقام الرسمية الخاصة بنسبة الوافدين في الدولة لحساسيتها سواء في التعداد الأول أو الثاني أو

الثالث، الأمر الذي شكل صعوبة في تناول مثل هذه الدراسات. ولكن رغم ذلك يمكن الحصول على بيانات الوافدين في تعدادي ١٩٨٦، ١٩٩٧ من خلال ما يصدره الجهاز المركزي للإحصاء في المجموعات الإحصائية السنوية، والاعتماد عليها في الدراسات السكانية للدولة.

أولاً : نمو السكان :

(١) اتجاهات النمو السكاني :

ارتبط النمو السكاني في دولة قطر بمجموعة من التغيرات الاقتصادية والتي تمثلت في التحول من اقتصاد تقليدي يعتمد على التجارة والزراعة والصيد والغوص على اللؤلؤ، إلى اقتصاد حديث بدأ مع ظهور النفط واعتمد كثيراً على عوائده المتزايدة. وقد كان لهذا التحول أثره في حدوث تغيرات ديموغرافية سريعة وعميقة كان لها مردوداتها العميقة في التشكيلة والتركيبة السكانية للدولة.

لذلك سوف نعرض لاتجاهات نمو السكان من خلال فترتين لكل منهما مميزاتها الديموغرافية الخاصة بها :

الفترة الأولى : هي فترة ما قبل ظهور النفط.

الفترة الثانية : فترة ما بعد ظهور النفط.

أ) نمو السكان قبل ظهور النفط :

نظراً لعدم توفر الإحصاءات والبيانات الدقيقة والموضوعية عن حجم السكان خلال هذه الفترة والتي تمتد حتى عام ١٩٥٠، فإنه سيتم الاعتماد على ما ذكر من تقديرات شخصية أو تقديرات لهيئات رسمية، رغم ما في ذلك من تفاوت وتذبذب للأرقام، وذلك للوقوف على حجم وشكل النمو السكاني خلال هذه المرحلة.

يمكن القول دون تحفظ بأنه لم تطرأ زيادة سكانية بارزة خلال النصف الأول من القرن العشرين بسبب انعدام المقومات التي تؤدي إلى ذلك، فالبلاد كانت تعاني من سوء الأوضاع الصحية، وفقر الموارد الاقتصادية، فهي تمثل منطقة طرد للسكان أكثر منها منطقة جذب. فسواحل الخليج كانت حتى وقت قريب من أشد جهات العالم جدباً وأكثرها فقراً، مما دفع السكان للاتجاه إما للبحر أو الصحراء، والتفاعل مع بيئتهم الشاقة للحصول على الحد الأدنى من وسائل الحياة والعيش. وقد صحبت هذه الحياة الشاقة معدلات عالية من المواليد والوفيات الأمر الذي جعل تغير الحجم السكاني ضئيلاً، والزيادة الطبيعية - المسئولة عن هذا التغير في النمو- منخفضة جداً [٦].

أولى التقديرات التي أوردت بيانات عن حجم السكان في قطر، كانت تقديرات لوريمر في مطلع هذا القرن، حيث قدر السكان في عام ١٩٠٧ بحوالي ٢٧ ألف نسمة [٧]. في حين قدر بيركس وسنكلير Birks & Sinclair السكان في عام ١٩٣٩ بحوالي ٢٨ ألف نسمة، وفي عام ١٩٥٦ بنحو ٢٥ ألف نسمة[٨]. ومثل هذه التقديرات يعتريها كثير من التناقض لكونها تعتمد على معايير قد تكون اقتصادية أو اجتماعية، ويعتمد على المشاهدة أو من خلال تقدير عدد المنازل ومتوسط السكان لكل منزل، ومن ثم الوصول لحجم السكان التقريبي، كما فعل لوريمر.

أما سلسلة البيانات الدولية كالكتاب السنوي الديموغرافي الذي تصدره الأمم المتحدة، فقد قدر سكان قطر لعام ١٩٣٧ بحدود ١٦ ألف نسمة، وفي عام ١٩٤٩ نحو ٢٠ ألف نسمة، أما تقديره لعام ١٩٦٢ فقد كان ٥٥ ألف نسمة [٩]. ولعل لهذه الزيادة جانباً من الصحة وذلك نتيجة لاستقرار الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في ذلك الوقت، وبداية استقبال قطر لمجموعة من العاملين في مجالات التنمية المختلفة التي بدأت مع إنتاج النفط وتصديره والاستفادة من عوائده.

وتميزت هذه الفترة بتضارب التقديرات وتفاوتها، وبطء النمو السكاني، حيث لم تكن البلاد في ظل الأوضاع السائدة قادرة على استيعاب أحجام سكانية أكبر من ذلك.

ب) نمو السكان بعد ظهور النفط :

منذ بداية الخمسينيات تحول اقتصاد البلاد من تقليدي إلى حديث يعتمد على النفط، فدخلت قطر مرحلة جديدة من النمو السكاني، حيث صاحب إنتاج النفط تغيرات ديموغرافية سريعة وانتعاش اقتصادي ووفرة في سوق العمل، كان له الأثر الأكبر في نمو السكان السريع وما صحبه من تركيبه سكانية غير طبيعية.

يوضح الجدول (١) والشكل (١) تطور النمو السكاني خلال الفترة من ١٩٥٠ حتى أواخر التسعينيات ومنه نستخلص الآتي :

جدول (١)

نمو سكان قطر للفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٧

السنة	حجم السكان	معدل النمو السنوي
١٩٥٠	٣٠٠٠٠	
١٩٥٥	٤٠٠٠٠	٥,٧
١٩٦٠	٥٥٠٠٠	٦,٣
١٩٦٥	٧٠٠٠٠	٤,٨
١٩٧٠ (١)	١١١٠٠٠	٩,١
١٩٧٥	١٨٠٠٠٠	٨,٤
١٩٨٠	٢٢٠٠٠٠	٥,١
١٩٨٦ (٢)	٣٧٠٠٠٠	٨,٤
١٩٩٧ (٣)	٥٢٢٠٠٠	٣,٧

المصدر : (١) التعداد العام للسكان ١٩٧٠.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد السكان العام، ١٩٨٦.

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد السكان العام ٢ مارس ١٩٩٧.

- بقية السنوات عبارة عن تقديرات للأمم المتحدة.

U.N. Demographic Year Book, 1980.

١ - ارتفع حجم السكان إلى نحو ٥ أمثال خلال فترة لا تتجاوز ٢٧ عاماً تمتد من ١٩٧٠ حتى ١٩٩٧، بمعدل نمو سنوي قدره ٨ر٤٪ سنوياً.

٢ - شهدت الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٥ أعلى معدل لنمو السكان، حيث بلغ نحو ٩٪ سنوياً. وتعتبر هذه الفترة هي بداية التحول الاقتصادي للبلاد، وظهور الطفرة العمرانية التي تطلبت استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة للمشاركة في بناء الهيكل الأساسي للبلاد، وتنفيذ خطط التنمية الشاملة لها، وقد يكون ارتفاع معدلات النمو بسبب المبالغة في تقدير السكان عام ١٩٦٥.

٣ - استمر معدل النمو مرتفعاً حتى بداية التسعينيات رغم التذبذب البسيط بين الارتفاع والانخفاض، حيث لازالت هذه الفترة تمثل امتداداً لمرحلة النمو والتطور الذي شهدته البلاد على كافة المستويات.

٤ - حدث تراجع في معدل النمو منذ بداية التسعينيات، واستمر هذا الانخفاض حتى نهايتها، ليصل إلى نحو ٥ر٣٪ خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٧. ويعود ذلك إلى استقرار ظروف التنمية، وإلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط، وتأثيره على العوائد المالية، وبالتالي على الحركة العمرانية والاقتصادية للبلاد، وهذا بدوره أثر في حركة الهجرة الوافدة وقلل من حجمها.

نستخلص من العرض السابق لشكل النمو بأن هناك فترتين : الفترة الأولى تميزت بانخفاض معدلات النمو حيث الزيادة الطبيعية منخفضة والهجرة الوافدة معدومة، أما الفترة الثانية فتعتبر هي الفترة الحقيقية لنمو السكان، والتي بدأت مع أوائل السبعينيات، وهي بداية ارتفاع عوائد البترول وتزايد عملية التنمية في البلاد، وما صاحبها من هجرة للعمالة الوافدة، والتي تعد المسئول الأول عن عملية النمو السكاني للدولة.

(٢) عوامل النمو السكاني ومعدلاته :

يرتبط نمو السكان بمتغيرين هما : الزيادة الطبيعية والهجرة، وسنتناول هذين العنصرين كلاً على حدة لمعرفة أيهما المؤثر الحقيقي في نمو سكان دولة قطر.

أ) الإنجـــاب :

سجلت معدلات المواليد نسباً منخفضة، حيث مثلت عام ١٩٧٠ نحو ٣٢٫٥ بالألف، ثم انخفضت إلى ٢٦ بالألف عام ١٩٨٠، وواصلت المعدلات انخفاضها في الفترة ١٩٨٥ و١٩٩٠ و١٩٩٧ لتمثل نحو ٢٢٫٨-٢٠٫٢-١٦٫٢ بالألف على التوالي جدول (٢)[١٠]. ولعل من أهم الأسباب التي خفضت من معدلات المواليد، هو تركيب السكان، والمتمثل في ارتفاع نسبة العمالة الوافدة من غير المتزوجين أو المصطحبين لأسرهم بين السكان، لذلك نرى أن معدلات المواليد بين القطريين مرتفعة حيث وصلت إلى نحو ٣٨ بالألف خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧. ويمكن ادراج مجموعة من العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدل المواليد بين المواطنين نذكر منها:

١- **العامل الاقتصادي** ودوره في زيادة المواليد، فارتفاع مستويات المعيشة شجع على زيادة الإقبال على الزواج والإنجاب، وتشير الإحصاءات أن نسبة المتزوجات اللواتي تزوجن في عمر أقل من ٢٥ عاماً ارتفعت إلى ٦٦٪ عام ١٩٩٧ [١١]. في حين كانت تمثل حتى عام ١٩٩٠ نحو ٣٥٪. إضافة إلى دور الدولة في تقليل أعباء الإنفاق على الأسرة عن طريق توفير الرعاية الصحية والتعليمية للطفل، مع توفير مجالات العمل والسكن له بعد التخرج.

٢ - **العادات والتقاليد** التي تحث على الزواج المبكر، وميل السكان إلى زيادة المواليد لتؤدي إلى كبر حجم الأسرة أو العائلة.

٣ - **العامل الديني** كان له أثر في تحريم الإجهاض وتحديد النسل، والحث على الزواج والإنجاب، الأمر الذي ساهم في زيادة عدد المواليد في المجتمع.

٤ - **العامل الديموغرافي** له تأثير مباشر على زيادة المواليد عن طريق التركيب العمري للسكان، فارتفاع نسبة السكان في سن الشباب، يجعل جزءاً كبيراً من المجتمع يدخل ضمن سن الإنجاب.

جدول (٢)

معدلات المواليد والوفيات لسكان قطر

خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٧)

السنة	معدل المواليد (بالألف)	معدل الوفيات (بالألف)	الزيادة الطبيعية (بالألف)
١٩٧٠	٣٢ر٥	٤ر١	٢٨ر٤
١٩٧٥	٢٥ر٣	٣ر٣	٢٢
١٩٨٠	٢٥ر٩	٢ر٥	٢٣ر٤
١٩٨٥	٢٠ر٢	٢ر٢	١٨
١٩٩٠	٢٢ر٨	١ر٨	٢١
١٩٩٢	١٩ر٦	١ر٨	١٧ر٨
١٩٩٧	١٦ر٢	١ر٦	١٤ر٦

المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية.
- الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية.

ب) الوفـــاة:

تمثل معدلات الوفيات خاصة بالنسبة للأطفال الرضع أحد المؤشرات الهامة التي تعكس تقدم المجتمع ودرجة تحضره، ويجب الأخذ به عند دراسة النمو الطبيعي للسكان، لأن معدل المواليد يعتبر من المعدلات شبه الثابتة في المجتمعات، بينما الوفيات تشهد هبوطاً كبيراً، لذا فهي مهمة في معرفة التغيرات في حجم الزيادة السكانية ودرجة التغير الديموغرافي.

شهدت قطر تغيراً ملحوظاً في معدل الوفيات، فهو في هبوط تدريجي نتيجة ما حدث للمجتمع من تقدم اقتصادي واجتماعي وفكري وثقافي وصحي، خاصة في العقدين الأخيرين، حيث انخفض المعدل من ٤ر١ بالألف عام ١٩٧٠ إلى ٣ر٣ بالألف عام ١٩٧٥، ثم واصل انخفاضه إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٧، حيث لم يتجاوز ٨ر١ بالألف سنوياً (انظر جدول ٢). ويمكن إرجاع أسباب الانخفاض إلى :

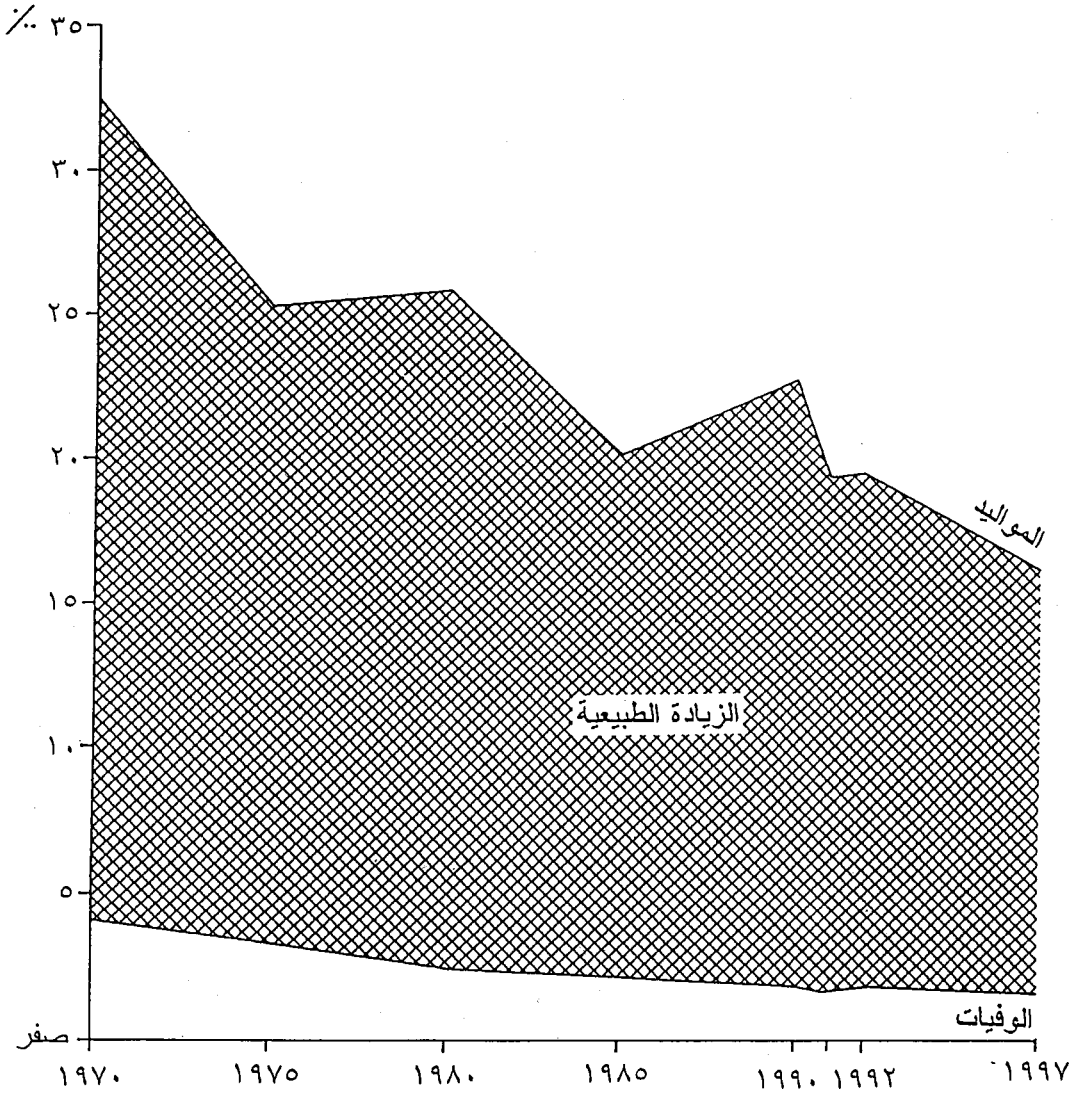

شكل (٢) معدلات المواليد والوفيات لسكان قطر للفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٧

١ - توافر الرعاية الصحية المتطورة، والتقدم الطبي، وزيادة العناية بالطفولة والأمومة، وارتفاع مستويات الخدمة الصحية وانتشارها، وكذلك توفر الأدوية والامصال بصورة مجانية للسكان، ووجود الكوادر الطبية والتمريضية المتقدمة.

٢ - ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي، وتوسيع مدارك الأمهات من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية عن كيفية تربية الأطفال والاهتمام بهم، وقد انعكس ذلك على انخفاض نسبة وفيات الأطفال الرضع إلى نحو ١١ بالألف عام ١٩٩٧.

٣ - ارتفاع دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة وتحسن الأوضاع الغذائية وتنوعها، مما له أثاره الإيجابية في تحسن الصحة العامة لأفراد المجتمع عامةً والأطفال خاصةً.

٤ - ومن الأسباب المهمة وراء انخفاض المعدل إلى هذا المستوى هو اختلال التركيبة السكانية للدولة، بمعنى ارتفاع نسبة الشباب الوافدين خاصة من الذكور غير المتزوجين، الأمر الذي أثر على انخفاض معدل الوفيات العامة للسكان إلى جملة سكان الدولة.

جـ) الهجـرة الدوليـة :

تعد الهجرة الوافدة العامل الرئيسي في نمو سكان قطر، وخاصة في الثلاثة عقود الأخيرة، حيث أصبحت الهجرات الوافدة بكافة أنواعها، الجماعية والفردية، الدائمة والمؤقتة هي المحور الرئيسي لاحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تتطلبه هذه الخطط من أيد عاملة ليست متوافرة في المجتمع الأصلي. وقد تركت الهجرة - كما سنرى - آثاراً عميقة ومؤثرة على الرصيد السكاني، وتركت بصمات واضحة على خصائصه الديموغرافية، وساحته الجغرافية، وواقعه الاقتصادي والاجتماعي، فالهجرة الوافدة كانت ولا تزال المحرك الأساسي في النمو السكاني منذ الكشف عن البترول وتصديره للخارج. وما صاحب ذلك من قفزات في النمو الاقتصادي والعمراني.

فقد بدأت الهجرة الوافدة تتضح منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وقد ارتبطت بظروف الانتعاش الاقتصادي بعد اكتشاف النفط، واستغلال عوائده في عمليات التنمية. وارتبط تزايد الهجرة بتزايد الحاجة إلى اليد العاملة كماً وكيفاً، وبدأ تأثيرها في زيادة حجم السكان يتعاظم خلال السبعينيات والثمانينيات، وتصبح أكثر عمقاً وأوسع تأثيراً. فقد قدر حجم الوافدين في بداية الستينيات بنحو ثلث إجمالي السكان، ثم بدأت أحجامهم تتفوق لأول مرة على أعداد المواطنين في عام ١٩٧٠، لتصبح نسبتهم تمثل حوالي ٥٩٪ من إجمالي السكان الذين قدر عددهم بنحو ١١١ ألف نسمة، ثم نمت الشريحة الوافدة من ٦٦ ألف نسمة في عام ١٩٧٠ إلى ١١٥ ألف عام ١٩٧٥، بمتوسط نمو سنوي يزيد على ١١٪. واستمر تزايد أعداد الوافدين ليصل عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٧٥ ألف نسمة، بمتوسط نمو سنوي قدره ٨٪، وبهذا أصبح الوافدون يشكلون ما يقرب من ثلثي إجمالي السكان. وخلال التسعينيات استمرت نسبة السكان المواطنين بالانخفاض على حساب تزايد نسبة الوافدين، حتى وصلت إلى نحو ربع السكان تقريباً (٢٦٪) عام ١٩٩٥. (انظر جدول ٣) وشكل (٣)

وللأسف تنعدم الأرقام الرسمية الحديثة التي يمكن أن تعطينا مؤشراً لحجم الوافدين خلال السنوات الأخيرة من هذا القرن، وإن كانت التوقعات تشير إلى انخفاض نسبتهم تدريجياً نتيجة سياسة الإحلال أو التقطير التي تتبعها الحكومة، في محاولة لإعادة التوازن بين السكان المواطنين والوافدين. ومؤشرات هذا التناقص في نسبة الوافدين يمكن أن نلحظها من خلال انخفاض معدل النمو السنوي لهم في التسعينيات عنه في الثمانينيات، حيث وصل إلى ٥ر٣٪ للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، بعد أن كان النمو يمثل نحو ٦٪ للفترة ١٩٨٥- ١٩٩٠. ومرد هذا الانخفاض يعود إلى ما شهدته المنطقة من انخفاض في أسعار النفط وتأثير ذلك على الحركة العمرانية والاقتصادية للبلاد، وقلة الحاجة إلى الأيدي العاملة الوافدة.

جدول (٣)

تطور حجم الهجرة الوافدة ونسبتها إلى إجمالي السكان

خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٥)

السنة	المواطنون	٪ من إجمالي السكان	الوافدون	٪ من إجمالي السكان
١٩٧٠	٤٥٠٠٠	٤٠٫٥	٦٦٠٠٠	٥٩٫٥
١٩٧٥	٦٥٠٠٠	٣٦٫١	١١٥٠٠٠	٦٣٫٩
١٩٨٠	٨٥٠٠٠	٣٢٫٧	١٧٥٠٠٠	٦٧٫٣
١٩٨٥	١٠٩٠٠٠	٣١٫١	٢٤١٠٠٠	٦٨٫٩
١٩٩٠	١٢٥٠٠٠	٢٥٫٧	٣٦٢٠٠٠	٧٤٫٣
١٩٩٥	١٦١٠٠٠	٢٥٫٢	٤٧٩٠٠٠	٧٤٫٨

المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية، العدد ١٣، ١٩٩٣.

- التعداد العام للسكان، ١٩٧٠.

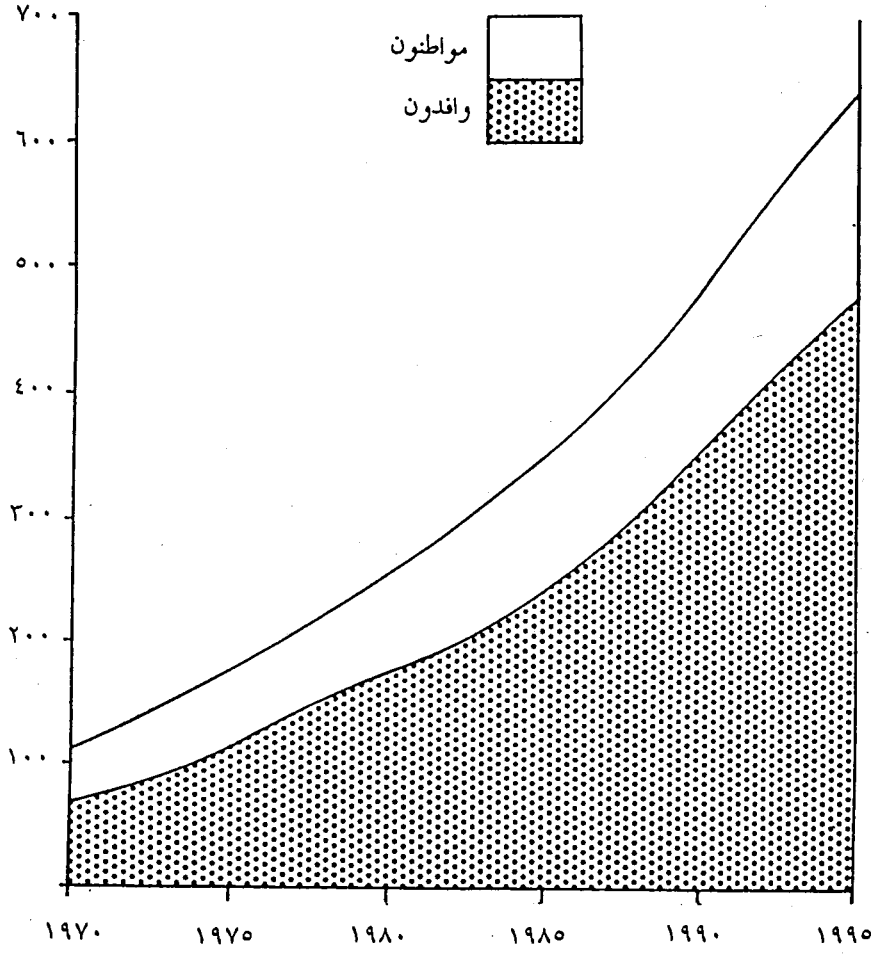

شكل (٣) تطور حجم الهجرة الوافدة بالنسبة إلى إجمالي السكان في قطر

- **مستقبل النمو السكاني :**

رغم صعوبة تصور ما سيكون عليه الحجم السكاني المستقبلي، في ظل المتغيرات والمؤشرات السريعة جداً، وفي كافة أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية التي تحدد مسيرة واتجاه النمو السكاني لأعوام قادمة. إلا أنه يمكن استشراف مستقبل النمو عن طريق بعض المؤشرات الديموغرافية التالية :

أ) تشير بيانات الخصوبة إلى انخفاض معدلات المواليد خلال العشر سنوات القادمة من القرن القادم إلى أقل من ١٥ بالألف، وأن معدل الخصوبة الكلية للمرأة هو في حدود ٣ر٥ طفل فقط، في حين كانت تمثل في الثمانينيات نحو ٦ أطفال. أما الوفيات فهي في هبوط متواصل حيث يتوقع أن تصل إلى أقل من ١ر٥ بالألف للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠. مما يعني أن الزيادة الطبيعية للسكان ستنخفض إلى نحو ١٣ بالألف (١ر٣٪) وهي نسبة منخفضة سوف تحد من الزيادة السكانية.

ب) جميع التوقعات في مجال الهجرة الوافدة تشير إلى تضاؤل حجم الوافدين ونسبتهم إلى إجمالي السكان، وأن مساهمة الهجرة في الزيادة السكانية قد تناقصت بشكل كبير بحيث أصبحت لا تمثل سوى ٢١٪ فقط من إجمالي معدل النمو السكاني عام ٢٠٠٠ [١٢]. وذلك بعد أن كان لها الدور الأكبر في الزيادة السكانية خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٥ وهي ٨٨٪ ونحو ٧٣٪ للفترة ١٩٧٥-١٩٨٠، و ٤٢٪ للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥. وهي فترة بداية الطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد.

وقد كان للسياسة السكانية الخاصة بتنمية الموارد البشرية دور في تراجع الإقبال على العمالة الوافدة [١٣]، والتي ستتضح معالمها خلال السنوات القليلة القادمة، والتي يتمثل إطارها العام في :

(١) منح الأفضلية في العمل للعمالة القطرية والخليجية والعربية، وتشجيع القطريين للالتحاق بالمؤسسات والشركات العامة والخاصة وتوفير فرص العمل لهم.

(٢) النهوض بمستويات التعليم والتدريب، ودعم مراكز البحث العلمي، والتركيز على التعليم الفني والتقني.

(٣) الحد من استقدام العمالة الوافدة إلا للاحتياجات الفعلية، ووفق معايير تنظيمية كمية ونوعية، وإتباع سياسة تقطير الوظائف والإحلال على أسس انتقائية.

(٤) تنمية فرص العمل أمام المرأة سواء في القطاع الحكومي أو الأهلي، والتوسع في فرص تدريبها في مجال الخدمات التي تتناسب مع طبيعة عملها.

ثانياً : توزيع السكان :

تهدف دراسة التوزيع السكاني إلى تحليل صورة التوزيع، وتحديد شكل العلاقة بين المساحة والسكان. فنمط التوزيع السكاني في قطر ليس تقليدياً وليس له بُعد تاريخي، فقد كانت صورة التوزيع تأخذ صيغة التركز في المدن والقرى، والتبعثر والانتشار في البادية. أما الاتجاهات الحالية في التوزيع فتشير إلى تغير الصورة القديمة لصيغة تميل إلى التوزيع السكاني نحو التركز الشديد في المدن على حساب تفريغ القرى [١٤].

ويتخذ التوزيع السكاني في قطر شكل التركز الشديد في العاصمة وبعض المدن الصغيرة، بينما تكاد تخلو بقية المناطق من السكان، وهذا النمط من التوزيع يكاد ينطبق على معظم دول الخليج العربية، مما جعل البعض يطلق عليها دول مدن City - States لأن العاصمة هي مركز الثقل السكاني والاقتصادي والعمراني للدولة.

جـــدول (٤)

توزيع السكان حسب البلديات للفترة من ١٩٨٦-١٩٩٧

البلدية	السكان ١٩٨٦	٪	السكان ١٩٩٧	٪
الدوحة	٢١٧٢٩٤	٥٨ر٩	٢٦٤٠٠٩	٥٠ر٦
الريان	٩١٩٩٦	٢٤ر٩	١٦٩٧٧٤	٣٢ر٥
الوكرة	١٧٢٤٥	٤ر٧	٢٤٢٨٣	٤ر٧
أم صلال	١١١٦١	٣ر٠	١٨٣٩٢	٣ر٥
الخور	٨٩٩٣	٢ر٤	١٧٧٩٣	٣ر٤
الشمال	٤٣٨٠	١ر٢	٤٠٥٩	٠ر٨
الغويرية	١٦٢٩	٤ر	١٧١٦	٣ر
الجميلية	٧٢١٧	٢ر٠	٩٨٣٦	١ر٩
مسيعيد	٦٤٣٧	١ر٧	٧٦٤٠	١ر٥
جريان البطنة	٢٧٢٧	٧ر	٤٥٢١	٩ر
الجملة	٣٦٩٠٧٩	١٠٠	٥٢٢٠٢٣	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد الثامن عشر، ١٩٩٨.

(١) التوزيع العددي للسكان :

يتضح من خلال الجدول (٤) والشكل (٤) اللذين يوضحان شكل التوزيع السكاني في قطر حسب البلديات مايلي :

- يتركز غالبية السكان على الساحل الشرقي لقطر بنسبة تصل إلى ٦٠٪ من إجمالي سكان الدولة، ويضم هذا الساحل أهم مدن الدولة مثل مدينة الدوحة (العاصمة)، ومدينة الوكرة، ومدينة مسيعيد، ومدينة الخور.

- ضمت العاصمة (الدوحة) نحو ٥٩٪ من سكان الدولة عام ١٩٨٦، ثم انخفضت عام ١٩٩٧ لتمثل ٦ر٥٠٪، وذلك بسبب تضخم بعض المدن القريبة من العاصمة والتي تمثل ضواحي لمدينة الدوحة وامتداداً عمرانياً لها، مثل مدينة الريان، والوكره، وأم صلال.

ويتوزع سكان مدينة الدوحة على مجموعة من الأحياء والمناطق السكنية، وتعتبر أحياء مدينة خليفة الجنوبية (٢٤١٥٠ نسمة)، وأم غويلينه (١٩٠٩٠ نسمة)، والمطار القديم (١١٤٠٦ نسمة)، وبن عمران (١٧١٣٧ نسمة)، أكبر الأحياء سكاناً حيث يقطنها نحو ربع سكان مدينة الدوحة، أما بقية سكان العاصمة فيتوزعون على خمسة وستين حياً.

- تضم بلدية الريان نحو ثلث سكان الدولة، وهي أقرب البلديات إلى العاصمة، ويتواجد فيها معظم الأحياء السكنية المستحدثة، مستفيدة من قربها واحاطتها ببلدية الدوحة. وقد تضاعف سكان هذه البلدية خلال فترة لا تتجاوز العشر سنوات (فترة التسعينيات)

- تأتي بلدية الوكره في المرتبة الثالثة من حيث حجمها السكاني بنسبة ٧ر٤٪ من جملة سكان الدولة، وتضم هذه البلدية مدن مهمة مثل مدينة الوكرة والوكير.

- مما سبق يتضح أن الدوحة الكبرى التي تضم مدن (الدوحة - الريان - الوكره)، تضم ٨٨٪ من سكان الدولة. بينما تضم باقي البلديات ١٢٪ فقط، وذلك لانعدام وجود المراكز العمرانية فيها إلا من بعض المدن والقرى ذات الأحجام السكانية البسيطة، مثل مدينة أم صلال (١٨٣٩٢ نسمة)، ومدينة الخور (١٧٧٩٣ نسمة)، ومدينة مسيعيد (٧٤٢٤ نسمة)، ومدينة الشمال (٤٠٥٩ نسمة)، ومدينة دخان (٤٨٢١ نسمة).

(٢) الكثافـــة السكانيـــة :

من خلال الصورة التوزيعية للسكان اتضح عدم التجانس في التوزيع بين بلديات الدولة. ولتحديد هذا التفاوت، نستعرض طبيعة العلاقة بين السكان والمساحة ممثلة في مقياس الكثافة العامة والكثافة الصافية.

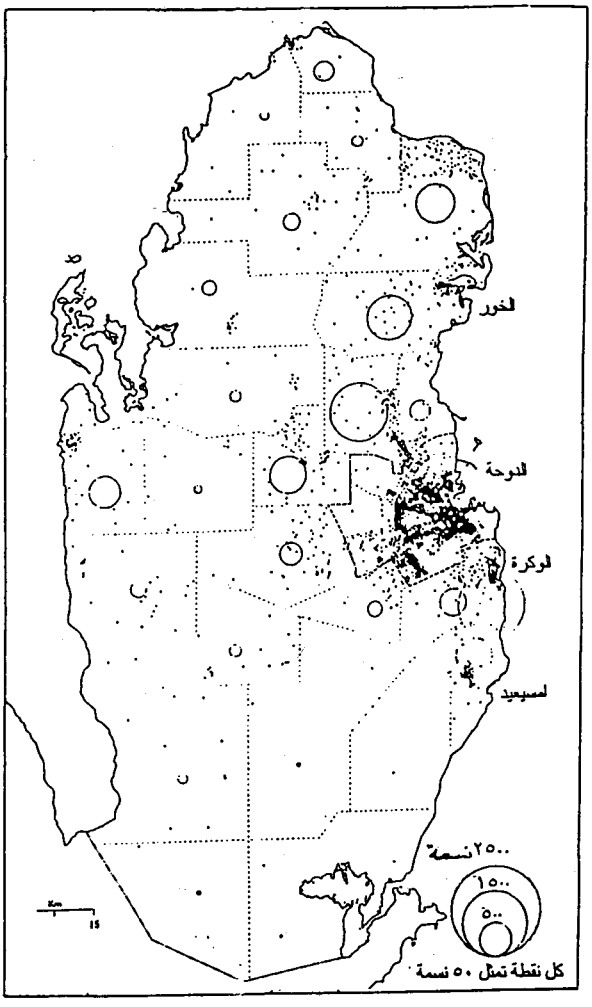

شكل (٤) التوزيع السكاني في قطر حسب البلديات

جـدول (٥)

الكثافة العامة للسكان على مستوى البلديات ١٩٩٧

البلديـة	السكـان	المساحة / كم٢	الكثافة العامـة
الدوحـة	٢٦٤٠٠٩	١٣٢	٢٠٠٠
الـريان	١٦٩٧٧٤	٨٨٩	١٩١
الوكـرة	٢٤٢٨٣	٢٨٤	٢٤
أم صلال	١٨٣٩٢	٤٩٣	٣٧
الخـور	١٧٧٩٣	٩٩٦	١٨
الـشمال	٤٠٥٩	٩٠٣	٥
الغويرية	١٧١٦	٦٢٢	٣
الجميلية	٩٨٣٦	٢٥٦٥	٤
مسيعيد	٧٦٤٠	٦٧٠	١١
جريان البطنة	٤٥٢١	٣٧١٥	١
الإجمالي	**٥٢٢٠٢٣**	**١١٢٦٩**	**٤٦**

المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٩٨.

أ) الكثافة العامة للسكان :

إن مقياس الكثافة العامة لا تعطينا صورة حقيقية عن العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية [١٥] . ولا يمكن النظر إليها على أنها مقياس دقيق، فالجفاف والتصحر يغلبان على البيئة القطرية، وهي بيئة طاردة للسكان، مما أدى إلى تجمع السكان في مواضع محددة، وظلت معظم أراضي الدولة خالية من السكان، كما يتضح من خلال الجدول (٥) والشكل (٥) اللذين يوضحان شكل الكثافة العامة في الدولة، حيث نجد أن الكثافة العامة تعتبر منخفضة بسبب التباين الكبير بين المساحة وعدد السكان، حيث لم تزد على (٤٦ نسمة/كم٢)، والأمر ينطبق على معظم بلديات الدولة التي سجلت الكثافة فيها

انخفاضاً كبيراً، لكونها تضم مساحات صحراوية كبيرة، وأراضي غير مستغلة في الكتلة السكنية، وقد تراوحت الكثافة ما بين ١-٥ نسمة/كم٢، كما في بلديات الجميلية والغويرية والشمال، و ١١-٣٧ نسمة/كم٢، كما في بلديات مسيعيد، والخور، وأم صلال.

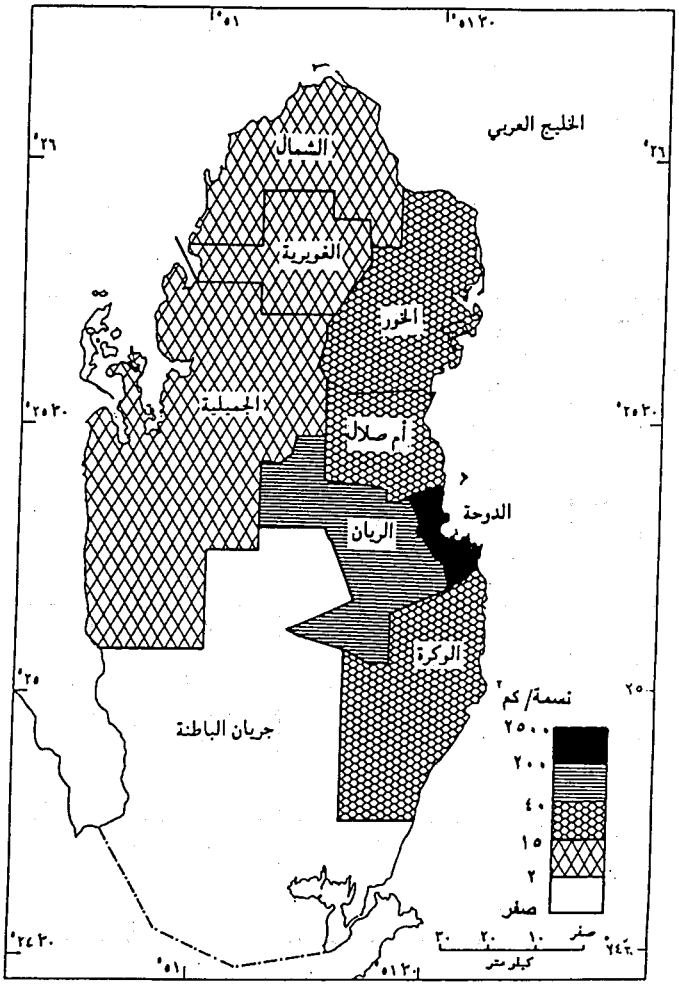

الشكل (٥) الكثافة العامة للسكان حسب البلديات

أما أعلى كثافة سكانية فسجلت في بلدية الدوحة (العاصمة) حيث وصلت إلى ٢٠٠٠ نسمة/كم٢، وسبب الارتفاع يعود إلى كونها تضم معظم سكان الدولة (٥١٪)، يتركزون على مساحة من الأرض لا تزيد على ١٣٢ كم٢، تليها بلدية الريان القريبة من العاصمة وبكثافة قدرها ١٩١ نسمة/كم٢.

وقد أمكن ايجاد نوع آخر من العلاقة بين توزيع السكان والمساحة تبعاً لمنحنى لورنز Lorenz Curve، كما يتضح من الجدول (٦) والشكل (٦) حيث نجد ما يأتي :-

جدول (٦)

العلاقة بين توزيع السكان والمساحة في قطر عام ١٩٩٧ تبعاً لمنحنى لورنز

البلدية	الكثافة السكانية	٪ لجملة المساحة	التجمع الصاعد للمساحة	٪ لجملة السكان	التجمع الصاعد للسكان
الدوحة	٢٠٠٠	١ر٢	١ر٢	٥٠ر٦	٥٠ر٦
الريان	١٩١	٧ر٩	٩ر١	٣٢ر٥	٨٣ر١
أم صلال	٣٧	٤ر٤	١٣ر٥	٣ر٥	٨٦ر٦
الوكرة	٢٤	٢ر٥	١٦	٤ر٧	٩١ر٣
الخور	١٨	٨ر٨	٢٤ر٨	٣ر٤	٩٤ر٧
مسيعيد	١١	٥ر٩	٣٠ر٧	١ر٥	٩٦ر٢
الشمال	٥	٨	٣٨ر٧	٨ر	٩٧
الجميلية	٤	٢٢ر٧	٦١ر٤	١ر٩	٩٨ر٩
الغويرية	٣	٥ر٥	٦٦ر٩	٣ر	٩٩ر٢
جريان البطنة	١	٣٣ر١	١٠٠	٨ر	١٠٠

- يتركز ٨٣٪ من السكان في ٩٪ من المساحة بكثافة تزيد على ١٩٠ نسمة/كم٢. وهذه النسب تمثل مدينة الدوحة (العاصمة)، ومدينة الريان القريبة والتي تمثل الامتداد العمراني لمدينة الدوحة.

- يوجد ٩١٪ من السكان في ١٦٪ من المساحة بكثافة تصل إلى ٢٤ نسمة/كم٢. وهنا بدأت كثافات بعض المناطق الريفية وسكانها تظهر على المنحنى.
- يتركز ٩٥٪ من السكان على ربع مساحة الدولة، بكثافة تصل إلى ١٨ نسمة/كم٢.

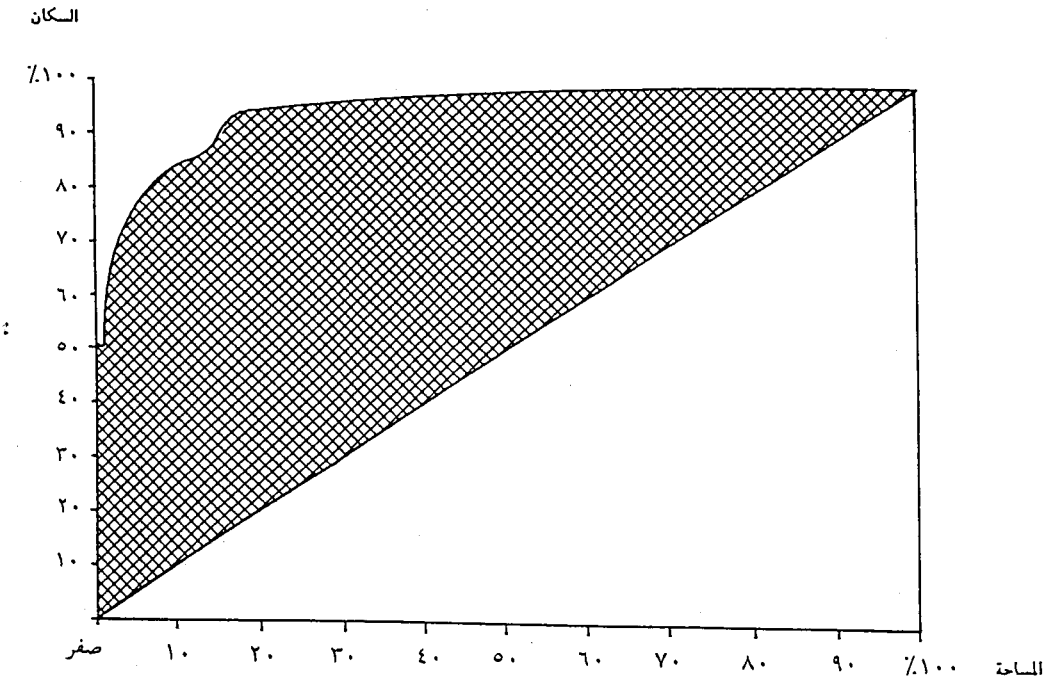

شكل (٦) العلاقة بين التوزيع النسبي للمساحة والسكان في دولة قطر ١٩٩٧

- إن أكثر من ٩٩٪ من السكان يعيشون على ثلثي المساحة في الدولة، وتمثل بلدية جريان البطنه أكبر جزء من المساحة، إذ تشكل ثلث مساحة قطر، ولا يسكنها إلا ٨ر٠٪ من السكان، وهذا يؤكد القول بأن أجزاء كبيرة من مساحة البلاد تدخل ضمن اللامعمور. فانخفاض الكثافة هنا يعود إلى انعدام عوامل الجذب، وسيطرة الظروف الطبيعية القاسية مثل الكثبان الرملية والسبخات.

- تعكس التوزيعات السابقة بأن تركز السكان في الدولة ارتبط بالعاصمة في المقام الأول، ثم بالمدن القريبة منها، وبعض المدن الساحلية مثل الخور والوكره ومسيعيد. أما بقية أجزاء الدولة فتكاد تخلو من السكان باستثناء بعض التجمعات الصغيرة خاصة في شمال البلاد.

ب) الكثافة الصافية للسكان :

تعتبر من أصلح المؤشرات لقياس الكثافة لأنها توضح العلاقة بين حجم السكان والمساحات المعمورة في البلديات، وبذلك تستبعد كافة المساحات غير المأهولة بالسكان، ومن خلال الجدول (٧) والشكل (٧) يتضح التالي :

جدول (٧)

الكثافة الصافية للسكان في قطر على مستوى البلديات عام ١٩٩٧

الوحدة البلدية	عدد السكان ١٩٩٧	المساحة المبنية بالكم٢	الكثافة الصافية نسمه/كم٢
الدوحة	٢٦٤٠٠٩	٩٢	٢٨٧٠
الريان	١٦٩٧٧٤	٣٩ر٤	٤٣٠٩
الوكرة	٢٤٢٨٣	٢٤	١٠١٢
أم صلال	١٨٣٩٢	٥ر٢	٣٥٣٧
الخور	١٧٧٩٣	٤ر٦	٣٨٦٨
الشمال	٤٠٥٩	٣ر٥	١١٦٠
الغويرية	١٧١٦	١ر٨	٩٥٣
الجميلية	٩٨٣٦	٣ر٣	٢٩٨١
مسيعيد	٧٦٤٠	٩ر٠	٨٤٩
جريان البطنة	٤٥٢١	٢ر٢	٢٠٥٥
الإجمالي	**٥٢٢٠٢٣**	**١٨٥**	**٢٩٦٦**

المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٩٨.
- وزارة الشئون البلدية والزراعة، إدارة التخطيط العمراني.

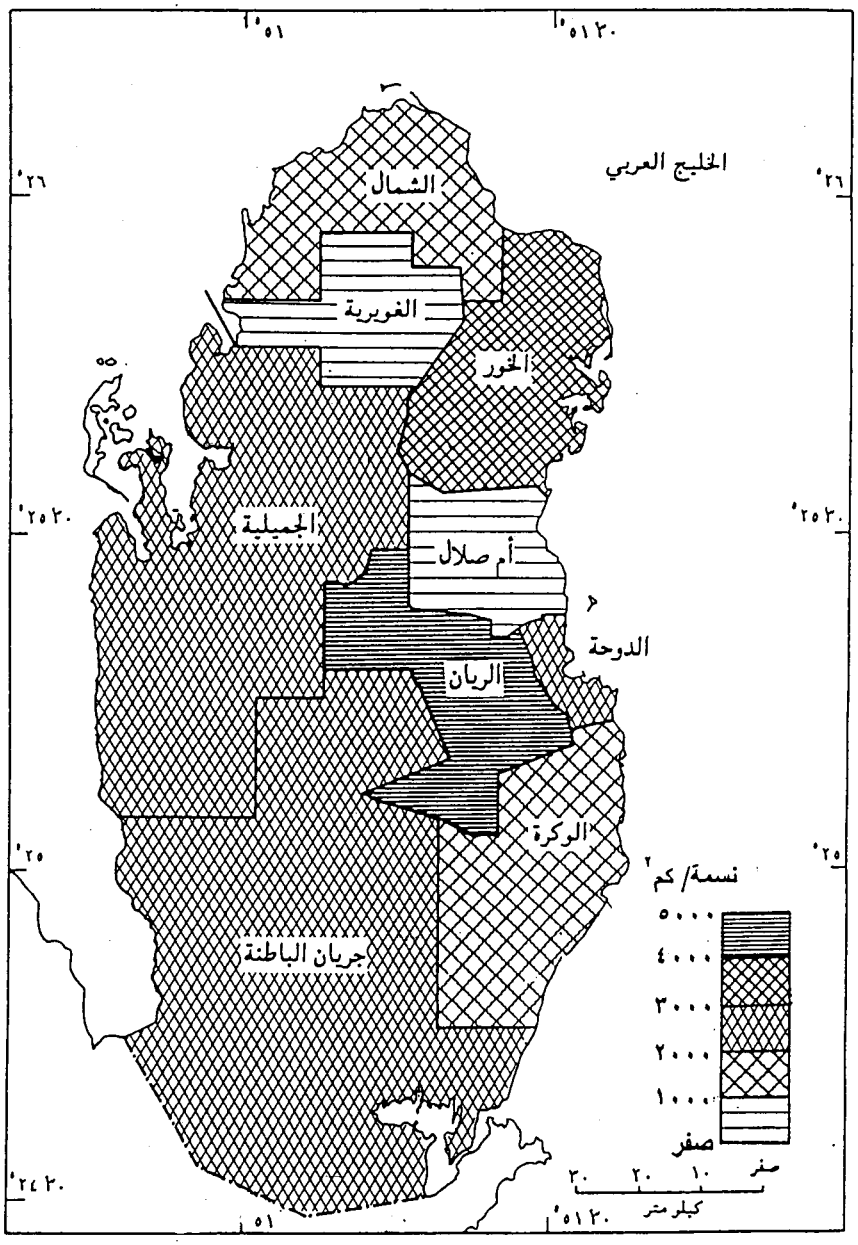

الشكل (٧) الكثافة الصافية في قطر على مستوى البلديات

- ارتفعت الكثافة في بلدية الريان إلى ٤٣٠٩ نسمة/كم٢، فهي تعتبر نطاق الامتداد العمراني الحديث للدوحة، وتدخل ضمن حدودها بعض ضواحي العاصمة مثل الغرافة، وحي الأمير، والسودان، وبعض المراكز العمرانية مثل الشحانية وام القهاب، وبعض معسكرات الجيش.

- تأتي بلديتا الخور وام صلال في المرتبة الثانية من حيث الكثافة، والتي وصلت إلى أكثر من ٣٥٠٠ نسمة/كم٢، ولعل الارتفاع هنا يعود لكون الأولى تمثل ثاني أهم مدن قطر، والثانية تضم مراكز عمرانية حديثة مستفيدة من قربها من الدوحة والريان، يضاف إلى ذلك محدودية المساحة المعمورة في هذه البلديات حيث لا تتعدى في كل منهما خمسة كيلو مترات مربعة.

- تتقارب الكثافة الصافية في كلٍ من بلدية الجميلية والدوحة حيث تقترب من ٢٩٠٠ نسمة/كم٢، وتضم بلدية الجميلية مدينة الجميلية السكنية، ومدينة دخان، مركز حقول البترول القطرية حيث تتواجد العمالة الوافدة، أما بلدية الدوحة فإرتفاع الكثافة فيها يعود إلى كبر حجم السكان فيها حيث تضم ٥١٪ من سكان الدولة، إضافة إلى محدودية المساحة الفضاء التي تدخل ضمن حدودها. حيث أن المساحة المعمورة في بلدية الدوحة تمثل ٧٠٪ من جملة مساحة البلدية.

- تنخفض بعد ذلك الكثافة الصافية في بقية البلديات إلى نحو ١٠٠٠ نسمة/كم٢، ومرد ذلك إلى قلة المراكز العمرانية في هذه البلديات، وبُعدها عن مراكز الاستيطان الرئيسية، ولكونها تمثل مساحات كبيرة من الأراضي الصحراوية غير المعمورة.

(٣) عوامل التوزيع السكاني :

هناك مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أثرت على شكل التوزيع الحالي للسكان، والتي يمكن توضيحها كالتالي :

أ) العوامل الطبيعية :

تعتبر الظروف الطبيعية من أهم العوامل التي أثرت في تحديد مناطق الاستيطان قديماً والتي أصبحت في الوقت الحاضر تمثل أهم مدن الدولة، فمعظم التركزات السكانية موجودة على امتداد الساحل الشرقي، وهو الأمر الذي يوضح مدى ارتباط السكان بالمسطحات المائية حيث مصدر الرزق ونشاط الإنسان، بعيدين عن الصحراء وقسوة الجفاف. فمدينة الدوحة والوكرة والخور ومسيعيد والشمال، كلها مدن ساحلية، وهي تضم نحو ٦١٪ من جملة سكان الدولة.

وللظواهر المورفولوجية الساحلية، مثل الدوحات والخلجان والأخوار وأعماق المياه، دور في وجود التجمعات البشرية، حيث مثلت هذه الظواهر قديماً عاملاً مهماً في اختيار موقع المدينة، سواء على رؤوس الأخوار أو في الخلجان، وعلى العكس من ذلك نجد أن الظواهر الطبيعية المتمثلة في السباخ، والكثبان الرملية، والرمال الشاطئية، كانت تمثل عامل طرد وعرقلة لظهور التجمعات السكانية على طول السواحل.

ب) العوامل الاجتماعية والاقتصادية :

إن معرفة السكان بالظروف والعلاقات المكانية للمواقع المختلفة من حيث المناخ، والتربة، والأنشطة التجارية السائدة، جعلهم أكثر قدرة على تحديد أنسب المواقع لتجمعاتهم التي تحقق أعلى استغلال وحماية ممكنة للثروات المائية والطبيعية والبيئية بالمنطقة. فطبيعة النشاط الاقتصادي القائم على الصيد البحري والغوص على اللؤلؤ، كان له دور رئيسي في امتداد المستوطنات قديماً على الساحل، والتي استمر دورها قائماً لتمثل أهم مدن وموانئ الدولة حالياً (الدوحة - الخور - الوكرة).

هناك بعض المستوطنات كان لعامل الاقتصاد الحديث الذي يعتمد على النفط، دوره في قيامها، مثل مدينة مسيعيد الصناعية، ومنطقة رأس لفان الصناعية، التي ارتبط وجودها باكتشاف حقل غاز الشمال.

كما كان لدور مركزية الخدمات أثر واضح أيضاً في تحرك السكان من تجمعاتهم الصغيرة، الساحلية أو الداخلية، القريبة أو البعيدة عن العاصمة، تجاه التجمعات المركزية، والتي تتوفر فيها الخدمات الأساسية، كالتعليمية، والصحية، والإدارية، والتجارية. وتعتبر العاصمة الدوحة خير مثال على ذلك، فكلما اقتربت التجمعات منها نمت بمعدل أكبر وأسرع نظراً لتمركز كافة الخدمات بها، وامتدت هذه التجمعات تجاه العاصمة، أي أن العاصمة منطقة جذب قوية لباقي التجمعات المحيطة بها [١٦]، وقد استفادت من ذلك القرب الجغرافي مدينة الريان، التي تمثل امتداداً للعاصمة من جهة الغرب، ومدينة الوكرة التي تمثل امتداداً للعاصمة من جهة الجنوب.

جـ) العوامل التاريخية والسياسية :

يمكن إجمال هذه العوامل في الظروف السياسية والتاريخية التي مرت بها قطر، والتي أثرت في توزيع التجمعات السكنية، حيث تعرض السكان إلى أخطار الغارات والهجمات سواء من البحر أو البر، خاصة من جهة الغرب، مما أدى إلى تحصين مواقع التجمعات، وانتقال الوظيفة السياسية كمقر الحكم من مدينة الزبارة غرباً إلى مدينة الدوحة على الساحل الشرقي، وما تبعها من تمركز سكاني في هذا الاتجاه، وكان ذلك في الربع الأخير من القرن التاسع عشر (١٨٦٨م).

● مستقبل التوزيع السكاني :

جميع المؤشرات تؤكد أن مدينة الدوحة سوف تظل هي المدينة الدولة لقطر دون منافس، وذلك في غياب سياسة حضرية لإعادة التوزيع السكاني فيها، بل إن مدينة الدوحة سوف تكون أكثر أهمية، ليس ضمن حدودها البلدية، وإنما ضمن امتدادها الحضري، والذي يشكل مدينة الدوحة الكبرى (بلدية الدوحة - الريان)، وإنه إلى الآن لا توجد سياسة حضرية لإعادة توزيع السكان لا على المدى القصير أو الطويل. حيث تشير التقديرات السكانية، أن نسبة تركز السكان في الدوحة الكبرى في ارتفاع مستمر حيث يتوقع أن تضم ٨٦ر٦٪ من جملة سكان الدولة عام ٢٠٠٥م، ونحو ٨٧ر٥٪ عام

٢٠١٠م[١٧]. وهي تأكيد على سياسة التمركز الحضري، ويدعم هذا الرأي أن عدد المباني المكتملة ورخص المباني الجديدة (السكنية فقط) في بلديتي الدوحة والريان (الدوحة الكبرى)، شكلت ٩٢٪ من مجموع المباني المكتملة عام ١٩٩٧م، ونحو ٨٩٪ من رخص المباني الصادرة في الدولة [١٨].

ثالثاً : تركيب السكان :

عدم التوازن السكاني، وتأثر المجتمع بالهجرة الوافدة الانتقائية، جعل وضع التركيب السكاني في قطر مغايراً شكلاً ومضموناً لما عليه في المجتمعات الطبيعية، وسيتضح ذلك من دراسة عناصر التركيب السكاني التالية :

(١) التركيب العمري للسكان :

يعتبر التركيب العمري للسكان من أبرز الخصائص الديموغرافية التي تميز شخصية المجتمع، لأنه هو المحدد لكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، فعليه يتوقف حجم العرض من القوى العاملة، وبالتالي معدلات الإعالة السكانية[١٩].

وعامل السن هو الأكثر تأثيراً في تحديد وقياس مستويات عوامل التغير السكاني مثل المواليد والوفيات والهجرة، إضافة للتغير في البناء الاجتماعي، والنشاط الاقتصادي، وحركة السكان. والعامل الديموغرافي هو الأساس الذي يزود المجتمع بقوة العمل والقدرة على تقديم عدد من السكان لتأدية حاجات المجتمع من الخدمات، وإبراز صورة الأنشطة الاقتصادية للسكان، واتجاه مسارها المستقبلي، كما أنه يشكل الأساس لقياس التغيرات في حركة السكان داخل وخارج قوة العمل [٢٠].

سيتم دراسة التركيب العمري للسكان في البلديات من خلال تقسيمهم إلى ثلاث فئات للسن وهي، أقل من ١٥ سنة، ومن ١٥ - ٥٩ سنة، ثم من ٦٠ سنة فأكثر، ومن الجدول (٨) يلاحظ ما يلي :

جدول (٨)

السكان حسب البلدية وفئات العمر والنوع عام ١٩٩٧

البلدية	فئة العمر (أقل من ١٥)	%	فئة العمر (١٥-٥٩)	%	فئة العمر (٦٠ سنة فأكثر)	%	المجموع	ذكور %	إناث %
الدوحة	٦٧٠٩١	٢٥ر٧	١٨٩٧٩٠	٧٢ر٧	٧١٢٨	٢ر٦	٢٦١١٧٠	٦٥ر٨	٣٤ر٢
الريان	٤٩٣٠٠	٢٩ر٠	١١٦١٨٥	٦٨ر٤	٤٢٨٩	٢ر٦	١٦٩٧٧٤	٦٥ر١	٣٤ر٩
الوكرة	٧٥٥٧	٣١ر١	١٦٠١٦	٦٦ر٠	٧١٠	٢ر٩	٢٤٢٨٣	٥٩ر١	٤٠ر٩
أم صلال	٦٠٠٧	٣٢ر٧	١١٨٧٢	٦٤ر٥	٥١٣	٢ر٨	١٨٣٩٢	٥٨ر٤	٤١ر٦
الخور	٢٢٦٨	١٢ر٧	١٥١٢٢	٨٥ر٠	٤٠٣	٢ر٣	١٧٧٩٣	٨٠ر٠	٢٠ر٠
الشمال	٩٠٦	٢٢ر٣	٢٩٨٠	٧٤ر٤	١٧٣	٤ر٣	٤٠٥٩	٦٤ر١	٣٥ر٩
الغويرية	٢٢٢	١٢ر٩	١٤٣٢	٨٣ر٥	٦٢	٣ر٦	١٧١٦	٨١ر٦	١٨ر٤
الجميلية	١٨٤٥	١٨ر٨	٧٧٧٠	٧٩	٢٢١	٢ر٢	٩٨٣٦	٧٦ر٣	٢٣ر٧
مسيعيد	١٧٤٤	٢٢ر٨	٥٨٥٩	٧٦ر٧	٣٧	٥ر٠	٧٦٤٠	٧٣ر٤	٢٦ر٦
جريان البطنة	٧٦٥	١٧ر٠	٣٦٢٧	٨٠ر٢	١٢٩	٢ر٨	٤٥٢١	٨٠ر٢	١٩ر٨
المجموع	١٣٧٧٠٥	٢٦ر٤	٣٧٠٦٥٣	٧١ر٠	١٣٦٦٥	٢ر٦	٥٢٢٠٢٣	٦٥ر٦	٣٤ر٤

المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ١٨، ١٩٩٨م.

١- تتفاوت نسب صغار السن الأقل من ١٥ سنة من بلدية إلى أخرى، وتتميز بأنها فئة غير منتجة، ولم يدخل أفرادها سوق العمل، ولا تسهم بدور فعال في العمل وفي مجالات الخدمات المختلفة، وإن كانت تشكل رصيداً كبيراً للمستقبل. وقد مثلت هذه الفئة العمرية خلال بيانات عام ١٩٩٧ نسبة ٢٦ر٤٪ من جملة السكان. وهي نسبة منخفضة قياساً ببيانات عام ١٩٨٦ التي كانت تمثل ٤٠ر٥٪، وسبب هذا الانخفاض الكبير يعود إلى زيادة العمالة الوافدة وارتفاع نسبتهم إلى جملة السكان.

وقد سجلت بلديتا أم صلال والوكرة أعلى نسبة في فئات الأعمار أقل من ١٥ سنة بين البلديات، إذ وصلت إلى نحو ٣٢٪. فهي مراكز عمرانية مستقرة يقطنها المواطنين، مما نتج عنها ارتفاع معدلات الخصوبة.

وتراوحت النسبة في كل من بلدية الريان والدوحة ومسيعيد والشمال، بين ٢٩٪ إلى ٢٢٪، ويرجع التفاوت إلى ان هذه البلديات أصبحت تضم أعداداً كبيرة من الوافدين غير المتزوجين، وخاصة الدوحة (العاصمة)، والشمال، ومسيعيد المدينة الصناعية.

وتقل بعد ذلك فئة صغار السن في البلديات التي ترتفع فيها النسبة النوعية، مثل : الجميلية (١٨ر٨٪)، وجريان الباطنة (١٧٪)، وأخيراً الغويرية والخور نحو (١٣٪). والمجتمعات في هذه البلديات مجتمعات غير طبيعية، حيث تتزايد أعداد الذكور العزاب بين سكانها، أو الذين يفدون دون اصطحاب عائلاتهم معهم، وبالتالي يختل التوازن بالنسبة لصغار السن وتنخفض معدلات المواليد وتقل هذه الفئة، وهي أكثر وضوحاً في بلدية الغويرية والخور.

٢- أما بالنسبة لفئات السن من ١٥-٥٩ سنة فهي تفوق نسبة الصغار والكبار من السكان، إذ تشكل نسبتهم أكثر من ٧٠٪ من جملة السكان، ويعود ذلك إلى زيادة الهجرة الوافدة، ومعظمهم من متوسطي السن، وهو سن العمل، وهذا يتأكد من ارتفاع نسبة الأعمار من ٢٥-٤٠ إلى أكثر من ثلث السكان (٣٦٪)، وبذلك تتضح ظاهرة الانتخاب الهجري العمري بين غير المواطنين، وهي سمة مميزة لمجتمعات المهاجرين، خاصة في الدول التي لا تعد مهجراً دائماً لمعظم الوافدين إليها كمنطقة الخليج.

وقد ارتفعت نسبة هذه الفئة على مستوى جميع البلديات إلى أكثر من ٦٥٪ من جملة سكانها، وبلغت أقصاها في بلدية الخور (٨٥٪)، والغويرية (٨٣ر٥٪)، وجريان البطنة (٨٠ر٢٪)، ومسيعيد (٧٧٪). وهذا يعكس تأثير العمالة الوافدة في هذه البلديات حيث يمثلون معظم سكانها، كما تفتقد هذه البلديات للمستوطنات

السكنية الخاصة بالمواطنين، فهي مدن صناعية ومدن خدمات، خاصة مسيعيد ودخان.

٣- أما عند فئة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر)، فهي فئة غير منتجة، وتضم هذه الفئة العدد الأكبر من الإناث المواطنات في معظم البلديات. وقد تراوحت نسبة هذه الفئة بين ٢-٤٪. بلغت أقصاها في بلدية الشمال (٣ر٤٪)، وهي مدينة سكنية معظم سكانها من الأسر القطرية، وأدناها في بلدية مسيعيد (٥ر٠٪)، وهي مدينة صناعية يقطنها عدد كبير من العاملين، لذلك نجد أن فئة الأعمار الوسط في هذه البلدية هي الغالبة.

وتعتبر نسب هذه الفئة منخفضة جداً قياساً بالمستوى العالمي (حوالي ٦٪)، والدول المتقدمة (أكثر من ٨٪)، إلا أنها مرتفعة قياساً بنسب الوافدين في هذه الفئة العمرية والتي لم تتعدى ٥ر١٪.

انخفاض النسبة لهذه الفئة يعود إلى التجديد المستمر لقاعدة الهرم السكاني، مما يؤدي إلى قلة التعمير، فزيادة ما يضاف إلى فئة صغار السن من أطفال سنوياً، وارتفاع نسبة متوسط السن من الوافدين، كلها عوامل أثرت في انخفاض نسبة هذه الفئة إلى هذا المستوى. وهذا بدوره أثر على انخفاض العمر الوسيط لسكان قطر حيث كان في حدود ٢٥ سنة، وهو مؤشر لتزايد أعداد السكان في فئات العمر الصغرى والوسطى.

(٢) التركيب النوعي للسكان :

تعد دراسة النوع على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان، لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً، كما أنها نتاج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة. وتكون نسبة النوع في أغلب الحالات متوازنة خاصة في المجتمعات التي تمارس ظروفاً طبيعية لا يختص فيها جنس دون آخر، أما في حالة قطر ولكونها دولة مستقبلة لأعداد كبيرة من المهاجرين، فقد أثر ذلك على مستوى نسب النوع

لإجمالي السكان فيها، لتجعلها عالية جداً قياساً بالمجتمعات ذات الظروف الطبيعية المستقرة. ومن خلال الجدول (٩) يتضح الآتي :

- سجلت بلدية الغويرية والخور وجريان البطنة والجميلية أعلى نسبة نوعية إذ وصلت إلى (٤٤٥) ذكراً لكل مائة أنثى في الغويرية، وإلى نحو (٤٠٠) في الخور وجريان البطنة و(٣٢٢) في الجميلية. وهذا مؤشر على زيادة العمالة الذكور الذين يقطنون هذه البلديات، حيث يتواجد بها العمال الوافدون بدون أسرهم والذين يعملون في الزراعة والرعي، بالإضافة لما تضمه هذه البلديات من مناطق عمل ذكورية في المقام الأول كمنطقة دخان البترولية، ومنطقة أم باب الصناعية، بالإضافة إلى المراكز الحدودية للدولة التي تقع ضمن حدود بلدية جريان البطنة مثل مركز أبوسمرة ومركز سودانثيل.

جدول (٩)

النسبة النوعية حسب البلديات عام ١٩٩٧

البلدية	عدد الذكور	عدد الإناث	النسبة النوعية
الدوحة	١٧١٧٩١	٩٢٢١٨	١٨٦
الريان	١١٠٥٨٨	٥٩١٨٦	١٨٧
الوكرة	١٤٣٤٨	٩٩٣٥	١٤٤
أم صلال	١٠٧٤٩	٧٦٤٣	١٤١
الخور	١٤٢٤٢	٣٥٥١	٤٠١
الشمال	٢٦٠١	١٤٥٨	١٧٨
الغويرية	١٤٠١	٣١٥	٤٤٥
الجميلية	٧٥٠٦	٢٣٣٠	٣٢٢
مسيعيد	٥٦٠٩	٢٠٣١	٢٧٦
جريان البطنة	٣٦٢٤	٨٩٧	٤٠٤
المجموع	٣٤٢٤٥٩	١٧٩٥٦٤	١٩١

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ١٨، ١٩٩٨.

- ترتفع النسبة النوعية كذلك في مسيعيد (٢٧٦) التي تعد المدينة الصناعية الأولى في الدولة، ويقطنها أعداد كبيرة من العمالة الوافدة الذين يعملون في الصناعات البتروكيماوية المتمركزة في المنطقة، والميناء الرئيسي لتصدير النفط.

- أما بقية البلديات فتراوحت النسبة النوعية فيها ما بين (١٩٠) كما في بلدية الدوحة والريان والشمال، و(١٤٠) كما في بلدية الوكرة وأم صلال، وتعتبر مدينتي الدوحة والريان مراكز جذب للسكان المواطنين والوافدين، لما تتمتع به من فرص عمل، ونتيجة لتركز الأنشطة التجارية والخدمية فيها، كما أن ارتفاع النسبة في كل من الوكرة وأم صلال، يعود أيضاً لكونهما امتدادات عمرانية للعاصمة، الأولى باتجاه الجنوب، والثانية باتجاه الشمال، ويقطنها أيضاً أعداد كبيرة من العمالة الوافدة.

(٣) التركيب الاقتصادي للسكان :

تعتبر الدراسات المتعلقة بنمو وتركيب وتوزيع القوى البشرية الداخلة في قوة العمل، على جانب كبير من الأهمية في تحديد السياسة، وتخطيط البرامج التي تهدف إلى استغلال الموارد البشرية استغلالاً كاملاً وفعالاً. كما أن دراسة القوى العاملة ونسبة توزيعها من خلال الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ممكن أن تعد من أنسب وسائل القياس لسهولة المقارنة من نشاط إلى آخر ومن عام لآخر [٢١].

والجدول (١٠) يوضح شكل التوزيع السكاني في قطر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مواطنين ووافدين، كما جاء في بيانات تعداد عام ١٩٩٧.

جـدول (١٠)

توزيع السكان على أقسام النشاط الاقتصادي حسب الجنسية عام ١٩٩٧

النشاط الاقتصادي	قطريون	٪	غير قطريين	٪	المجموع	٪
الزراعة والصيد	٤٣	٤ر	١٠٣٠٤	٩٩ر٦	١٠٣٤٧	٣ر٧
المناجم والمحاجر	٢٠٥٨	٢٢ر٠	٧٣٠٦	٧٨ر٠	٩٣٦٤	٣ر٣
الصناعات التحويلية	٦٤٥	٢ر٧	٢٣٤٩٨	٩٧ر٣	٢٤١٤٣	٨ر٦
الكهرباء والغاز والمياه	٩٠٤	٢٨ر٢	٢٣٠٢	٧١ر٨	٣٢٠٦	١ر١
التشييد والبناء	٣١٨	٦ر	٥٥٧٨٨	٩٩ر٤	٥٦١٠٦	٢٠ر٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٨٣٠	٢ر٣	٣٥٨٦٠	٩٧ر٧	٣٦٦٩٠	١٣ر٢
النقل والتخزين والمواصلات	٨٧٦	٩ر١	٨٧٣٨	٩٠ر٩	٩٦١٤	٣ر٤
تمويل وتموين عقارات	٥٣٨	٧ر٠	٧٢٠٠	٩٣ر٠	٧٧٣٨	٢ر٨
خدمات مجتمع	٢٩٨٧٨	٢٤ر٤	٩٢٧٤١	٧٥ر٦	١٢٢٦١٩	٤٣ر٨
أنشطة غير كاملة التوظيف	١٨٥	٦٢ر٧	١١٠	٣٧ر٣	٢٩٥	٠ر١
المجمـوع	٣٦٢٧٥	١٣ر٠	٢٤٣٨٤٧	٨٧	٢٨٠١٢٢	١٠٠

المصدر : مجلس التخطيط، الأمانة العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٩٩، ص ١٠٧.

- بلغ مجموع القوى العاملة في قطر ٢٨٠١٢٢ نسمة يمثلون نسبة ٥٤٪ من مجموع سكان الدولة عام ١٩٩٧. وقد بلغ عدد العاملين القطريين ٣٦٢٧٥ نسمة، يمثلون ١٣٪ من مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي في الدولة، وهي نسبة ضئيلة جداً توضح قلة مساهمة العمالة المواطنة في قوة العمل. وكانت نسبة الإناث من جملة قوة العمل ضئيلة أيضاً حيث مثلت ١٣ر٥٪ فقط بعدد مطلق قدره (٣٧٧٣٧) نسمة، وأن عدد القطريات العاملات لا يمثلن سوى ربع هذا العدد (٨٧٠٢) نسمة فقط.

- عدم التوازن بين عدد العاملين القطريين وغير القطريين على مستوى جميع الأنشطة الاقتصادية، حيث تتفوق أعداد العاملين غير القطريين بنسبة تصل إلى أكثر من ٩٧٪ من جملة العمالة في قطاع الزراعة والصيد، والتشييد والبناء، والتجارة، والصناعات التحويلية، ونحو ٩٠٪ في قطاع التمويل والتأمين والعقارات، وقطاع النقل والمواصلات. ثم تنخفض قليلاً لتمثل نحو ٨٠٪ في المناجم، والكهرباء والماء، والخدمات، ويعود تفوق مشاركة العمالة الوافدة في قوة العمل، إلى صغر حجم السكان المواطنين وقلة الخبرة في الأنشطة الاقتصادية الحديثة.

- تختلف مساهمة الأيدي العاملة في الأنشطة الاقتصادية، حيث يلاحظ من الجدول أن قطاع الخدمات استحوذ على أكبر عدد من العمالة بنسبة ٤٤٪ من جملتهم. وقد ارتفعت أيضاً نسبة العمالة الوطنية في هذا القطاع مقارنة ببقية القطاعات الأخرى حيث مثلوا نحو ربع جملة العمالة (٢٤ر٤٪).

- استحوذت قطاعات الأنشطة الثالثة على نحو ٦٠٪ من جملة العاملين في الدولة، ويعود ذلك إلى طبيعة النشاط الاقتصادي للبلاد، الذي يعتمد على أنشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية، والتجارة بنوعيها جملة وتجزئة، وأنشطة العقارات والمشاريع التجارية، والأنشطة المالية والمصرفية. فقد جذبت هذه القطاعات العمالة من كلا الجنسيتين القطرية وغير القطرية على السواء، حيث بلغت نسبة العمالة القطرية في هذه القطاعات نحو ٨٦٪ من جملتهم، والعمالة غير القطرية ٥٦٪. والملاحظ أيضاً أن النسبة الأكبر من العمالة القطرية تركزت في قطاع واحد وهو قطاع الخدمات بنسبة ٨٢ر٤٪ من جملتهم في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب طبيعة العمالة المواطنة التي تحبذ الأعمال المكتبية والمتركزة في القطاعات الحكومية، ولقلة الخبرة في مجال الأعمال الأخرى خاصة في مجال التجارة والصناعة والتشييد والبناء.

- يستأثر القطاع الخاص بنسبة ٦١٪ من الأيدي العاملة، والقطاع الحكومي ٣٧٪ والقطاع المختلط ٢٪. وتختلف نسبة الأنشطة الاقتصادية في كل قطاع، إذ يسجل

القطاع الحكومي أعلى نسبة له في نشاط الخدمات ٩٢٪، والكهرباء والماء ٩٤٪. أما القطاع الخاص فأكبر نسبة سجلتها الأنشطة الاقتصادية كانت في التجارة ٩٩٪، وأنشطة العقارات ٩٨٪ والزراعة والصيد ٩٤٪، والصناعة التحويلية ٨٢٪، أما القطاع المختلط فأكبر نسبة للعاملين كان في قطاع المال والبنوك ٢٤٪، والصناعة التحويلية ٣ر١٢٪، والفنادق والمطاعم ١١٪.

- بتقسيم السكان النشطين اقتصادياً حسب الحالة العملية، نجد أن ٥ر٩٨٪ يعمل بأجر، ونحو ٨ر٠٪ يعمل لحسابه، و ٦ر٠٪ صاحب عمل.

- يوجد أكبر تركز للعاملين في مدينة الدوحة بنسبة ٦١٪ من إجمالي العاملين في الدولة، تليها بلدية الريان ٢٤٪، ثم بلدية الوكرة ٥ر٥٪، وأم صلال ٣ر٢٪ والخور ٦ر٢٪، والجميلية ٢٪، أما بقية البلديات فلا تساهم إلا بنسب ضئيلة وتصل مجتمعة إلى ٥ر٢٪ من إجمالي العاملين في الدولة.

من خلال استعراضنا لتوزيع قوة العمل نجد أن هناك بعض الخلل ولابد من معالجته عن طريق :-

١- رفع نسبة مشاركة العمالة الوطنية في قوة العمل والتي مثلت نسباً منخفضة كما رأينا، وذلك من خلال ربط برامج التدريب والتأهيل والمؤسسات العلمية باحتياجات سوق العمل. وكذلك تطوير المستويات التعليمية، من حيث المحتوى والمناهج وطرق التدريس، والتركيز على التعليم التقني والفني والتدريب المهني، والاستفادة من القوى العاملة الفائضة في بعض دول مجلس التعاون لسد النقص، والتقليل من استقدام العمالة الأسيوية الوافدة.

٢- رفع معدلات مساهمة المرأة في سوق العمل والانخراط في أعمال تتناسب مع مبادئ الشريعة وتقاليد المجتمع الخليجي وعاداته وقيمه.

٣- رفع نسبة مساهمة العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وذلك بإلزام الشركات الخاصة بتشغيل العمالة المواطنة ورفع نسبة مشاركتهم في هذه الشركات. وذلك بعد

تأهيلهم ووضع خطط وبرامج خاصة في المجالات الفنية والإدارية، بما يتناسب ومتطلبات القطاع الخاص. وتقديم امتيازات تتماثل مع الامتيازات التي يحصل عليها المواطن عند تشغيله في القطاع الحكومي، مثل قسائم الأراضي والقروض والحقوق المالية.

(٤) التركيب التعليمي للسكان :

تعتبر دراسة الحالة التعليمية للسكان أحد المؤشرات الاجتماعية الهامة التي تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وسنتناول دراسة الحالة التعليمية على مستوى البلديات كما في جدول (١١) ومنه يتضح الآتي :

جدول (١١)

توزيع السكان حسب الحالة التعليمية على مستوى البلديات عام ١٩٩٧

البلدية	أمي	%	يقرأ ويكتب	%	حاصل على شهادة	%	المجموع	%
الدوحة	٣٠٤٩١	١٤٫١	٥٢٣٨٣	٢٤٫٢	١٣٣٨٠٩	٦١٫٧	٢١٦٦٨٣	٥١
الريان	٢٣٠٥٦	١٧٫١	٤٦٢٠٣	٣٤٫٣	٦٥٥٦٦	٤٨٫٦	١٣٤٨٢٥	١٫٧
الوكرة	٢٣٨١	١٢٫٦	٤٢٣٩	٢٢٫٣	١٢٣٥٥	٦٥٫١	١٨٩٧٥	٤٫٥
أم صلال	٥٤٦٣	٣٨٫٥	٤٣٥٢	٣٠٫٦	٤٣٨٦	٣٠٫٩	١٤٢٠١	٣٫٣
الخور	٢٣٧٧	١٤٫٧	٤٤٧٣	٢٧٫٦	٩٣٤٧	٥٧٫٧	١٦١٩٧	٣٫٨
الشمال	٨٨٣	٢٥٫٥	١١٤٧	٣٣٫١	١٤٣٢	٤١٫٤	٣٤٦٢	٨٫
الغويرية	٦٦٢	٤٢٫٢	٤٧٤	٣٠٫٢	٤٣٢	٢٧٫٦	١٥٦٨	٤٫
الجميلية	١٥٥٧	١٨٫١	١٨٤١	٢١٫٤	٥٢٠٣	٦٠٫٥	٨٦٠١	٢٫٠
مسيعيد	٤٩٠	٧٫٥	١١٠٧	١٧	٤٩١٠	٧٥٫٥	٦٥٠٧	١٫٥
جريان البطنة	٧٧٣	١٩٫٣	٢٠٨٥	٥٢٫١	١١٤١	٢٨٫٦	٣٩٩٩	١٫٠
المجموع	**٦٥٠٩٣**	**١٥٫٣**	**١١٨٣٠٤**	**٢٧٫٨**	**٢٤١٦٢١**	**٥٦٫٩**	**٤٢٥٠١٨**	**١٠٠**

المصدر : - مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٩٩، ص ٦٣.

- ترتفع نسبة الأمية في بلدية الغويرية إلى (٤٢٪)، وبلدية أم صلال (٥ر٣٨٪)، وبلدية الشمال (٥ر٢٥٪) من إجمالي السكان لكل بلدية، وذلك بسبب ارتفاع نسبة العمالة الوافدة غير المتعلمة وذات المهن المتواضعة.

- تنخفض نسبة بقية البلديات إلى أقل من (٢٠٪)، وذلك بسبب ارتفاع أصحاب المؤهلات العلمية فيها كما في بلدية مسيعيد، التي انخفضت نسبة الأمية فيها إلى نحو ٥ر٧٪ فقط، لكونها تمثل منطقة صناعية للبتروكيماويات والعاملين فيها من ذوو الخبرة والعلم في مجال عملهم. أما بلديات الدوحة والوكرة والخور فكانت نسبة الأميين فيها متقاربة وهي بين (١٣ - ١٥٪) وهي مناطق سكن مهمة للمواطنين الذين ترتفع فيهم نسبة المتعلمين مقارنة بالوافدين.

- شكل السكان الملمون بالقراءة والكتابة نسبة (٥٢٪) من جملة السكان في بلدية جريان البطنة، وأكثر من (٣١٪) في بلدية الشمال والريان وأم صلال والغويرية، وهي أما مناطق سكنية، أو مناطق إنتاج بترول تقطنها فئة متعلمة من السكان.

- أعلى نسبة من حملة الشهادات سجلت في بلدية الدوحة بنسبة (٥٠٪) من جملة سكانها، يليها بلدية الريان (٣٢٪)، وهاتان البلديتان تعتبران مركزاً عمرانياً لسكن المواطنين والوافدين الذين يعملون في مجالات تتطلب مستوى علمياً مرتفعاً، كالأنشطة التجارية، ونشاط الخدمات، وقطاع المال والتأمين والمصارف، وغيرها.

- ترتفع نسبة الأمية ومن يقرأ ويكتب بين الوافدين إلى ٤٦٪ من جملتهم، بينما هي عند المواطنين ٣٤٪، وفي المقابل ترتفع نسبة حملة الشهادات بين المواطنين إلى ٦٦٪ وتنخفض عن ذلك عند الوافدين إلى ٥٤٪ (جدول ١٢)، وذلك بسبب إلزامية التعليم للمواطنين، مقابل ارتفاع نسبة العمالة غير المتعلمة بين الوافدين.

ومن الجدول يتضح أيضاً أن نسبة الأمية بين الإناث أعلى منها بين الذكور عند المواطنين، بينما هي متقاربة عند الوافدين. ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع المحافظ الذي

حتى وقت قريب كان يمنع المرأة من إكمال تعليمها بعد الزواج، الأمر الذي جعل نسبتهن ترتفع لتمثل أكثر من ضعف نسبة الأمية بين الذكور. أما بالنسبة لغير القطريين فنجد أن نسبة الأمية تكاد تكون متقاربة بين الإناث والذكور حيث تمثل نحو ١٦٪ من جملتهم.

جدول (١٢)

التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية والجنسية والجنس عام ١٩٩٧

الحالة التعليمية	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أمي	٨ر٧	١٨ر٤	١٣ر٨	١٦	١٥ر٤	١٥ر٨	١٤ر٧	١٦ر٦	١٥ر٣
يقرأ ويكتب	٢٢ر٠	١٨ر٣	٢٠ر١	٣١ر٤	٢٧ر١	٣٠ر٣	٢٩ر٧	٢٣ر٦	٢٧ر٨
حاصل على شهادة	٦٩ر٣	٦٣ر٣	٦٦ر١	٥٢ر٦	٥٧ر٥	٥٣ر٩	٥٥ر٦	٥٩ر٨	٥٦ر٩
المجموع	٤٩ر٦	٥٠ر٤	١٠٠	٧٥	٢٥	١٠٠	٦٩	٣١	١٠٠

المصدر : - مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن، مارس ١٩٩٩، ص ٦٥.

(٥) التركيب الديني للسكان :

يعتبر التركيب الديني من الخصائص السكانية التي توضح مدى تجانس السكان، وتبرز أهميته لاعتبار أساسي، وهو أن الهجرة الوافدة، وخاصة الآسيوية، هي المسئولة عن نمو سكان الدولة، وهذه الجنسيات الآسيوية تتميز بتنوع الأديان والعقائد، الأمر الذي قد تترتب عليه بعض الآثار السلبية على تركيب السكان، خصوصاً وأن المجتمع القطري مجتمع إسلامي بالدرجة الأولى.

ومن خلال دراسة التركيب الديني في دولة قطر سوف نتعرف على نسبة كل ديانة من الديانات، وكيف أثرت الهجرة في ارتفاع نسبة بعض الديانات الأخرى.

بلغت نسبة المسلمين نحو (٥ر٨٠٪) من جملة السكان، في حين وصلت نسبة المسيحيين (٣ر٩٪) والديانات الأخرى (٢ر١٠٪)، وهذا يعني أن نحو خُمس السكان هم من غير المسلمين، وارتفاع هذه النسبة - خاصة بين أصحاب الديانات الأخرى غير المسلمة والمسيحية - والتي تمثل نحو ١٠٪ - يعتبر أمراً خطيراً يجعل معتنقي هذه الديانات يشكلون خطورة على التكوين الاجتماعي للسكان، وقد يسبب الكثير من التناقضات الفكرية والاجتماعية، وهو أمر يجعلهم يطالبون بممارسة شعائرهم الدينية، ويقومون بتشييد المعابد لهم، وهو ما حدث فعلاً في بعض الدول الخليجية. وهذا ما سوف ينعكس على الوضع الإسلامي كلما ازداد عدد أتباع هذه الديانات، ولا شك أن ممارسة هذه الشعائر الدينية وما يتبعها من تكتلات قومية لمعتنقيها، قد يضعف الهوية القومية للسكان العرب، حيث أصبحوا في معظم أقطارها لا يشكلون الغالبية العظمى أمام هذه الأفواج المهاجرة، والتي تحمل معها طابعها الديني والقومي المميز، ومما يزيد المشكلة تعقيداً، أن هذا المركب الديني، مصحوب بمركب عرقي متنوع، ولابد من وضع الضوابط التي تحول دون تفاقم هذه المشكلات.

الخلاصة :

- ❖ بالنسبة لنمو السكان اتضح أن هناك نمواً مرتفعاً للسكان بلغ نحو ٤٪ سنوياً، خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٧. وقد ساهمت الهجرة الوافدة بالنسبة الأكبر من هذه الزيادة، نتيجة الطلب المتزايد على العمالة الوافدة، وإن كانت المؤشرات المستقبلية تؤكد انخفاض معدل النمو إلى أقل من ٢٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥، نتيجة خفض استيراد العمالة في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة.

- ❖ وضحت صورة التوزيع السكاني وجود تركز كبير في العاصمة التي تضم نحو ثلثي سكان الدولة، وإن النسبة ترتفع إلى ٩٠٪ إذا ما ضمت مدينتي الريان والوكره (الدوحة الكبرى)، وهذا يعني استقطاب العاصمة لمعظم سكان الدولة بكثافة صافية

قدرها ٤٠٠٠ نسمة/كم٢. وبقياس نسبة التركز وجد أن هناك تركز سكاني كبير، حيث أن ٩٠٪ من السكان يتواجدون على ١٣٪ فقط من مساحة الدولة. وهذه تمثل مدينة الدوحة والمدن القريبة منها، وهي مركز الثقل والارتكاز السكاني والاقتصادي والسياسي والعمراني، أما بقية أجزاء الدولة فتكاد تخلو من السكان.

❖ أما خصائص السكان فقد تأثرت هي الأخرى بالهجرة الوافدة، ووجدنا ارتفاعاً في نسبة الأعمار المتوسطة من السكان إلى ٧١٪ ، وارتفاع نسبة الذكور إلى ٦٦٪. مما يؤكد عملية الانتقاء الهجري للبلاد. كما لاحظنا من خلال التركيب الاقتصادي قلة مشاركة العمالة الوطنية في قوة العمل (١٣٪)، كما اتضح عدم التوازن بين عدد العاملين القطريين وغير القطريين على مستوى جميع الأنشطة الاقتصادية حيث تتفوق أعداد العمالة غير القطرية بنسبة ٩ إلى ١، وهو مؤشر خطير يوضح مدى الاعتماد الكبير على هذه العمالة.

- نظرة مستقبلية، وتوصيات لمعالجة الخلل السكاني في قطر :

(١) ضرورة وضع سياسة سكانية مستقبلية لتحقيق نوع من التوازن بين السكان المواطنين والوافدين، ومحاولة تعديل التركيبة السكانية، والاعتماد على مصادر متعددة من العمالة الوافدة، مع التركيز على العمالة العربية قدر الامكان.

(٢) تنظيم الهجرة الوافدة، وذلك عن طريق استقدام العمالة ذات الكفاءات والخبرات التي تحتاجها الدولة، والتعرف على مقدار العرض والطلب من قوة العمل، وتقليص أعداد العمالة غير المنتجة، والتي تخلق مزيداً من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

(٣) رفع كفاءة العمالة المواطنة وتقديم الحوافز المناسبة لهم للمشاركة في مختلف الأنشطة الاقتصادية سواء في القطاع العام أو الخاص، والتأكيد على دورها في عملية التنمية.

(٤) ينبغي اتباع سياسة نشر السكان وتوزيعهم بدلاً من تركزهم في العاصمة، في محاولة لتقليل الضغط على المدينة، ويتم ذلك بتطوير المدن الأخرى، والتي تتوزع في شمال العاصمة مثل الخور ومدينة الشمال، وجنوبها مثل الوكرة ومسيعيد، وتوفير الخدمات بكافة مستوياتها على هذه المدن، لكي تستقطب السكان وتعمل على امتصاص الفائض السكاني الموجود في العاصمة.

(٥) لابد من رفع نسبة مشاركة المواطنين ذكوراً واناثاً في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وعدم تكدسهم في الأعمال المكتبية، وذلك عن طريق تأهيلهم للأعمال المهنية، بتشجيع انشاء المراكز والمعاهد لتدريبهم، وهذا من شأنه أن يقلل من الاعتماد على كثير من العمالة الوافدة.

(٦) إن اتباع إجراءات التقليل من الهجرة سوف يعدل من الخلل الموجود في بقية الخصائص السكانية الأخرى، سواء في التركيب العمري والنوعي، أو التركيب الاقتصادي، أو التركيب الديني.

وأخيراً لابد من الاشارة إلى أن أي سياسة سكانية لابد أن يتبناها ويتولى أمورها ويخطط لها ويتابع عملياتها ويتدارس نتائجها، مجلس أو لجنة وطنية، وأن تكون ضمن خطة زمنية محددة، حتى يمكن الوقوف على ما تحقق من هذه السياسة السكانية، ويفضل تنفيذ ذلك من قبل الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، لكون المشاكل السكانية في هذه الدول متشابهة، والأخطار التي تواجهم، والتحديات المطلوبة منهم واحدة.

المراجع

(١) حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٩٨٢، ص ٦٢.

(٢) محمد حسن الجابر، الجغرافية البشرية لقطر، رسالة ماجستير، غ. م.، القاهرة، ١٩٧٧.

(٣) سارة الزمان، جغرافية الخدمات في دولة قطر، رسالة دكتوراة، غ. م.، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٥.

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية (مواليد - وفيات) العدد الثامن، ١٩٩٢، ص ١.

(٥) نظام عبدالكريم، الزيادة الطبيعية ودورها في معالجة الخلل السكاني في دولة قطر، قسم الجغرافيا، جامعة قطر، ١٩٩٣، ص ٤.

(٦) حسن الخياط، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(٧) ج.ج، لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافيا، الجزء السادس، ترجمة دولة قطر، الدوحة (ب. ت) ص ٩٨٥.

(٨) بيركس وسنكلير، السكان والهجرة الدولية في الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٨٨.

(٩) United Nation, Demographic Year Book, 1970, P. 165 .

(١٠) الجهاز المركز للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد الثامن عشر، يوليو ١٩٩٨، ص٩١.

(١١) حسن الخياط، السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ٢٠٠٠، ص ٩٦.

(١٢) عثمان الحسن نور، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الإطار العام لبناء استراتيجية سكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ١٩٩٦، ص ١١٢.

(١٣) عثمان الحسن نور، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

(١٤) ناصر فخرو، النمو والتوزيع السكاني في قطر، موسوعة المعلومات القطرية، المجلد الجغرافي، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، ١٩٩٨، ص ٢١٦.

(١٥) محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبدالحكيم، السكان ديموغرافيا وجغرافيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٠٠.

(١٦) إسماعيل عبدالعزيز، المدن والمستوطنات والتخطيط العمراني، موسوعة المعلومات القطرية، المجلد الجغرافي، جامعة قطر، ١٩٩٨، ص ٢٣٨.

(١٧) محمد الكواري، مدينة الدوحة، دراسة جغرافية، موسوعة المعلومات القطرية، المجلد الجغرافي، جامعة قطر، ١٩٩٨، ص ٣١٧.

(١٨) الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ١٨، ١٩٩٨، ص ٢٥٩.

(١٩) Hawly, A. H., "Population Composition" in Hauser, P. M. and Duncan, O. D., eds., The Study of Population, Chicago University Press, Chicago, 1959, P. 3

(٢٠) فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٩٩.

(٢١) سارة الزمان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.